وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةيحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

## – دراسة قياسية خلال الفترة(1994–2017)–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصادكمي

إعداد الطالبتين:

– العاقل فتيحة

– سعداوي خاليدة

تحت إشراف:

د/ ولد شرشالي سمية

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ تهتان موراد.....رئيسا

د/ ولد شرشالي سمية.....مشرفا

د/ صغيري سيد علي.....مناقشا

السنة الجامعية:2018-2019

# شكر و تقدير

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عز و جل على عظيم نعمه التي لا تعد وعلى فضله وكرمه الذي لا يرد وعلى أن هدانا وجعلنا مسلمين، وله الحمد والشكر الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد بن عبد الله وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان، وخالص الثناء والجميل بالعرفان أتقدم إلى الأستاذة المشرفة " ولد شرشالي سمية " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وحسن تعاونها من أجل إتمام هذا العمل وما قدمته لنا من نصح وإرشاد وملاحظات قيمة جعلها الله في ميزان حسناتها.

ونتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل الأساتذة الذين ساعدون على هذا الإنجاز وإلى طالبة الدكتوراه مايسة.

وأثني أعطر الثناء وأطيبه وأحر الشكر وأخلصه إلى كل من علمنا حرفا حتى وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

إلى كل من ساهم بجهد قل أو كثر في إتمام هذا العمل

إليهم جميعا عظيم الشكر والعرفان

# إهداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه.

يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي هذا من قال فيهما الرحمان

"وبالولدين إحسانا "...

إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله ورعاهم .

إلى كل أخواتي

إلى كل الأهل والأحباب ممن جمعتني بهم صلة القرابة أو ظروف الحياة.

إلى صديقتي خاليدة التي ساعدتني في إعداد هذه المذكرة

وإلى كل أصدقائي وأخص بالذكر إلى فايزة،إكرام،هدى،مايسة.

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل.

فتيحة

# إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جلا جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة..إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان بدعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب.. أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. والدي العزيز؛

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخواني وأخواتي حفظهم الله.

والكتاكيت الصغار مريم، عبد الله، محمد حفظهم الله

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي..إلى من تحلو بالإخاء تميزوا بالوفاء والعطاء الى ينابيع الصدق الصافي الى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير..صديقاتي وأخص بالذكر زميلتي في المذكرة ..فتيحة، ،أحلام، فايزة، مايسة، إلى نفسي التي لا أملك أغلى منها ..أهدي عملي هذا .

خالدة

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1994-2017 ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم جمع بيانات الإنفاق العام بشقيه نفقات التجهيز ونفقات التسيير وكذا الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمدنا على برنامج EVIEWS، من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لهذه الدراسة، مستخدمين في ذلك أساليب قياسية لاختبار اللإستقرارية والتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة(ARDL) وكانت النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي.

**كلمات مفتاحية:** الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، التكامل المشترك.

Abstract:

The aim of this study was to determine the impact of public expenditure on PIB during the period 1994-2017. In order to achieve this objective, public expenditure data were collected on both processing expenses, capital expenditure and PIB. We relied on EVIEWS to conduct statistical analysis (ARDL). The result was a long-term equilibrium relationship between management expenditure and processing expenditure with PIB.

Keywords: public spending, gross domestic product, self-discrepancy of time gaps, joint integration.

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر وتقدير. | |
| الإهداء. | |
| مُلخص | |
| فهرس المحتويات. | |
| قائمة الجداول والأشكال والملاحق | |
| المقدمة | أ- هـ |
| الفصل الأول: عموميات حول الإنفاق العام | |
| تمهـيد | 02 |
| المبحث الأول : ماهية الإنفاق العام | 09-03 |
| المطلب الأول : تعريف وخصائص الإنفاق العام | 03 |
| المطلب الثاني : تقسيمات الإنفاق العام | 04 |
| المطلب الثالث : العوامل المحددة للإنفاق العام وأسباب تزايده. | 06 |
| المبحث الثاني : طرق تمويل الإنفاق العام وترشيده. | 15-10 |
| المطلب الأول : طرق تمويل الإنفاق العام. | 10 |
| المطلب الثاني : ترشيد الإنفاق العام | 11 |
| المطلب الثالث : الآثار المترتبة على الإنفاق العام | 13 |
| المبحث الثالث : الإنفاق العام أداة من أدوات السياسية المالية | 24-16 |
| المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية | 16 |
| المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية وعواملها | 19 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية | 23 |
| خلاصة | 25 |
| الفصل الثاني:معيار الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. | |
| تمهـيد | 27 |
| المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي | 32-28 |
| المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي | 28 |
| المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي حسب "كزنتس | 30 |
| المطلب الثالث:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وطرق قياسه | 30 |
| المبحث الثاني: معيار الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي | 39-34 |
| المطلب الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه | 34 |
| المطلب الثاني:أنواع الناتج المحلي الإجمالي | 36 |
| المطلب الثالث : محددات الناتج المحلي الإجمالي وصعوبات حسابه | 38 |
| المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي. | 58 -40 |
| المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي ونيوكلاسيكي | 40 |
| المطلب الثاني:نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث | 47 |
| خلاصة | 59 |
| الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي | |

| | |
|---|---|
| **تمهـيد** | **61** |
| **المبحث الأول: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي** | **67-62** |
| **المطلب الأول: تحليل تطور نفقات التسيير.** | **62** |
| **المطلب الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز.** | **64** |
| **المطلب الثالث:أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي.** | **66** |
| **المبحث الثاني:الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة.** | **83-67** |
| **المطلب الأول:**استقرارية السلاسل الزمنية. | **67** |
| **المطلب الثاني:** منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL | **73** |
| **المطلب الثالث: التعرف على متغيرات الدراسة.** | **81** |
| **المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي.** | **93-83** |
| **المطلب الأول: دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية** | **82** |
| **المطلب الثاني: تقدير نموذج (ARDL)** | **89** |
| **المطلب الثالث: دراسة صلاحية النموذج (ARDL)** | **91** |
| **خلاصة** | **95** |
| **الخاتمة** | **99-97** |
| **قائمة المراجع** | **106-101** |
| **الملاحق** | **116-108** |

## قائمة الأشكال والجداول والملاحق:

### أولا: قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي | 44 |
| (2-2) | يوضح النموذج الكينزي | 48 |
| (1-3) | ملخص يمثل منهجية اختبار ديكي فولر البسيط أو المطور | 71 |
| (2-3) | هيكل اختبار جذر الوحدة | 74 |
| (3-3) | النموذج الأمثل حسب معيار AIC | 87 |
| (4-3) | النموذج الأمثل حسب معيارSIC | 88 |
| (5-3) | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء | 93 |
| (6-3) | نتائج اختبار إستقرارية النموذج | 94 |


### ثانيا: قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-3) | يوضح نفقات التسيير | 62 |
| (2-3) | يوضح نفقات التجهيز | 64 |
| (3-3) | نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختباريكي فولر المطور | 84 |
| (4-3) | اختبار الحدود للتكامل المشترك | 89 |
| (5-3) | تقدير معلمات الأجل الطويل | 90 |
| (6-3) | تقدير معلمات الأجل القصير | 90 |
| (7-3) | نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء | 92 |
| (8-3) | نتائج إختبار عدم ثبات التباين | 92 |
| (9-3) | اختبار ملائمة النموذج | 93 |


### ثالثا:قائمة الملاحق


| رقم الملاحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | بيانات الناتج المحلي الإجمالي | 108 |
| (2) | جدول متغيرات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم | 109 |
| (3) | اختبار جذر الوحدة لديكي فولر | 116 |
| (4) | معادلة النموذج المقدر | 117 |

## المقدمة:

يعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية، فهو يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو، وبالتالي يمكن استخدامه كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة فهو يعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها، لذلك نرى أن الإنفاق العام شهد تطورا يساير تطور الذي لحق بدور الدولة ففي ظل الدولة الحارسة كان دور الإنفاق العام يقتصر على المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، والذي انعكس على دراسات الاقتصاديين والماليين، فالتقليديون لم يعطوا أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام وكانوا يتناولونه من الناحية القانونية دون البحث في طبيعتها وأثارها في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية ولذا كان حجم الإنفاق العام يتحدد بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات العامة.

ولقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي بما فيه الناتج المحلي الإجمالي حيث أن تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا، ويعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للسياسة الإنفاقية والتي تسعى من خلالها نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية.

وباعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر.

ومن هذه المنطلقات جاء اختيار بحثنا هذا بأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1994-2017) لما للإنفاق العام دور حاسم ومهم في تحقيق النمو الاقتصادي بما فيه الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التعرف على الإنفاق العام وعلاقته ودوره في تحقيق النمو لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي.

**أولا:إشكالية الدراسة:**

لدراسة الموضوع والتطرق إلى جوانبه المتعددة وللوصول إلى النتائج المرغوبة تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟**

وينطوي عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماذا نقصد بالإنفاق العام وما هي أهم محدداته في الجزائر؟

2-ماذا نقصد بالناتج المحلي الإجمالي وما هي محدداته؟

3-هل هناك تأثير لنفقات التجهيز ونفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية نعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية01: الإنفاق العام مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة، من بين محدداته الظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة النظام الاقتصادي القائم والظروف التمويلية للاقتصاد.

الفرضية02: الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة ومن بين محدداته حجم عوامل الإنتاج و مستوى كفاءة عوامل الإنتاج و شكل التناسب بين عوامل الإنتاج ومستوى توظيف عوامل الإنتاج.

الفرضية03: هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية إحصائية 0.05 لأثر نفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي، ولا توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية إحصائية0.05 بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي.

**ثالثا: أهمية الدراسة**

يعد الإنفاق العام محركا للناتج المحلي الإجمالي، إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي ويعتبر الأداة الرئيسية التي تستطيع الحكومة من خلالها التدخل والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، لذلك وجب معرفة مدى تأثير هذه السياسة على النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف المنشود لأي اقتصاد.

**رابعا:أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

-إبراز أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة؛

-توضيح مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي؛

-بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المؤثرة عليه بشكل كبير دون غيرها.

**خامسا:دوافع اختيار الموضوع**

تم اختيار الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

-الانشغال الكبير به كون مشكلة النمو الاقتصادي في الجزائر تعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة؛

-البحث عن وجود علاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.؛

-اختيار الموضوع ليس وليد الصدفة فهو يتطابق مع التخصص الذي ندرسه.

**سادسا: حدود البحث**

تتمثل حدود البحث في أنها خاصة بدراسة أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وتم إسقاط هذه الدراسة على دولة الجزائر خلال الفترة(1994-2017)

**سابعا: المنهج المتبع في الدراسة**

نظرا لطبيعة الموضوع سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير الإطار النظري المتعلق بالإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى اعتمادنا على الأساليب الرياضية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بهدف الوصول إلى نتائج محددة وهذا من خلال معايير علمية للاعتماد على برنامج eviews ، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الإحصائيات التي تساعدنا على تحليل الظواهر الاقتصادية

**ثامنا: الدراسات السابقة**

**1–**دراسة بودخدخ كريم بعنوان أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة ماجيستر في التسيير تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر 2009-2010.

و التي جاءت بأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ،توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي و لكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2009 و أن هذا النمو اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات .

**2–** طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، يخصص تسيير،جامعة تلمسان، 2013-2014.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العمومية بهيكلها تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

3- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015

توصلت إلى كون سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مما يعني الإنفاق العمومي لا يحدث أي أثر على النمو الاقتصادي من خلال أي قناة وأن السياسة

الاقتصادية الكينزية التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغير في الطلب الكلي.

4- فار عبد القادر، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2011-2012.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، تبيّن لنا أن النفقات الجارية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، بالرغم من المشاريع العديدة المنجزة من قبل الدولة في الآونة الأخيرة، ويبرز ذلك الدّور التدخلي الذي مازالت تلعبه الدولة الجزائرية في الحياة الاقتصادية، خاصة في المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

**تاسعا: هيكل البحث**

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

سنخصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للإنفاق العام، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته وكذا العوامل المحددة له، وفي المبحث الثاني سوف نعرض طرق تمويل الإنفاق العام وترشيده، أما المبحث الثالث سنقوم بعرض مفهوم السياسة المالية وأهدافها

الفصل الثاني: وسنتطرق فيه إلى الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي، وسنتناول في المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وخصائصه، أما المبحث الثاني سنقوم بعرض الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث فسيتضمن نظريات النمو ونماذجه

الفصل الثالث: سوف نخصص للدراسة التحليلية والقياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي من خلال هذا الفصل يتم تحليل واقع الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي حيث يشتمل على دراسة قياسية خلال الفترة (1994-2017) وهذا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL.

وفي الأخير الخاتمة العامة حيث سوف تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل هذا الموضوع، كذلك تحتوي الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا واختبار الفرضيات من خلال تأكيدها وقبولها أو رفضها.

## تمهيد

يحتل الإنفاق العام مكانا بارزا في الدراسات المالية، لأنه يعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة، كما أنه الأداة التي تساعد الدولة والهيئات العامة على ممارسة نشاطها المالي، وهو أيضاً أداة من أدوات السياسية المالية والذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ويرتبط تطور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام، الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ووسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، والتي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولقد اعتمدنا في هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الإنفاق العام، أما المبحث الثاني إلى أهم المعايير المعتمدة في تخصيص الإنفاق العام وأخيرا المبحث الثالث فأشرنا إلى أن الإنفاق العام أداة من أدوات السياسية المالية.

## المبحث الأول : ماهية الإنفاق العام

للإنفاق العام عدة تعاريف، حيث كلها تصب في مفهوم واحد، لأن الاقتصاديين لم يختلفوا في إعطاء تعاريف للإنفاق العام بقدر ما اختلفوا في التقسيمات التي وضعوها، وهذا ما أدى إلى تأثيرات في النشاط الاقتصادي

### المطلب الأول : تعريف وخصائص الإنفاق العام

تطور مفهوم الإنفاق العام مع تطور الفكر الاقتصادي، فقد أصبحت مساهمة الإنفاق العام جد مهمة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإنفاق العام وكذا الخصائص المميزة له.

**أولاً :تعريف الإنفاق العام**

للإنفاق العام عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.

كما يعتبر على أنه مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سداد الحاجة العامة،[1]

وكما يعرف أيضاً على أنه كل قابل للتقسيم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً للحاجة العامة.[2]

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الإنفاق العام مبلغ نقدي نظراً لما تحتاجه الدولة من منتوجات وخدمات ويكون الإنفاق العام ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالعمليات الاستثمارية، كما تكون أيضاً ثمن المساعدات والإعلانات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية كما أن الشخص العام هو ما ينتمي إلى أشخاص القانون، وهم الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

والإنفاق لا يعتبر إنفاق عام إلا إذا صدر من شخص عام، فإذا صدر من قبل أشخاص طبيعيين وهدف إلى تحقيق نفع عام فهو لا تعتبر إنفاق عام ويدرج ضمن الإنفاق الخاص[3].

[1]–زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2006 ص 16

[2]–حامد عبد المجيد دران، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة. الاسكندرية 2002 ص 275

[3]–مجدي محمود شهاب. نظرية المالية للدولية. سياسات المالية للنظام الرأسمالي. دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1999 ص 39

**ثانياً : خصائص الإنفاق العام :**

**1-الإنفاق العام مبلغ نقدي:**

يتخذ الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة كالشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية، التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها[1].

**2-الإنفاق العامة يقوم به شخص عام :**

لا يعتبر المبلغ النقدي المتفق في سبيل تحقيق مصلحة عام من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون، العام وهي : الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية.[2]

**3-تحقيق الإنفاق العام لمنفعة عامة :**

إن الهدف من الإنفاق العام ينبغي أن ينحصر في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في مصلحة المواطنين جميعاً وبدون استثناء لأي فرد أو جماعة مهما قل شأنها بالمجتمع، فالإنفاق الذي لا يؤدي إلى إشباع بعض الحاجات العامة التي تعود بالنفع على كثير من الأفراد.

## المطلب الثاني : تقسيمات الإنفاق العام

يصنف الإنفاق العام إلى تقسيمات مختلفة، بعضها علمي (نظري) وبعضها وضعي (عملي)

أ- **التقسيمات العلمية** : يقسم الإنفاق العام إلى تقسيمات علمية بحسب طبيعتها إلى أنواع عديدة، كتكرارها الدوري أو أثرها الاقتصادي أو أغراضها أو نوع الهيئة القائمة بها أو بحسب نطاق سريانها.

1- **التكرار الدوري** : يقسم الإنفاق العام من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامه إلى نوعين :

1-1- **إنفاق عادي** : هو تلك الإنفاق الذي يتكرر صرفه دورياً كل فترة زمنية معينة كمرتبات الموظفين

2-2- **إنفاق غير عادي** : هو تلك الإنفاق الذي لا يتكرر بصورة دورية مثل : نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث كزلزال أو فيضانات أو غيرها من الأحداث الطارئة.

[1]-سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات العلجي للحقوقية، لبنان، 2006 ،ص 27.

[2]-حسين مصطفى حسين، المالية العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001، ص 12.

وفائدة هذا التقسيم هو تمكن الحكومة من تقدير نفقاتها تقدير أقرب إلى الصحة وتدبيرها يلزم لسدادها من الإيرادات العادية وأهمها الضرائب.

2- **التقسيم من حيث الأثر الاقتصادية** : أما من حيث آثاره الاقتصادية فالإنفاق العام ثلاثة أنواع : نفقات منتجة، ونفقات غير منتجة ونفقات ناقلة ونفقات غير ناقلة ثم نفقات حقيقية ونفقات صورية

2-1- **النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة :**

تعتبر النفقة منتجة إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية، وغير منتجة إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق العامة.

2-2- **النفقات الناقلة وغير الناقلة :**

يقصد بها تلك النفقة التي تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل القومي كالإعلانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق الذي يحقق هذا الهدف، أما النفقات غير الناقلة فيقصد بها تلك النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات كنفقات الأشغال العمومية.[1]

2-3- **النفقات الحقيقية والنفقات غير الحقيقية :**

يعتمد معيار التمييز هنا على مدى إنقاص النفقة لمالية الدولة، حيث يطلق على النوع الذي ينقص نفقات حقيقية كمرتبات الموظفين والنوع الذي لا ينجم عنه أي إنقاص نفقات صورية كنفقات السكك الحديدية.

3- **المعيار الغذائي**:يمكن تقسيم الإنفاق إلى ثلاثة أنواع :

3-1- **الإنفاق الإداري**: وهو المتعلق بسير المرافق العامة

3-2- **الإنفاق الاجتماعي** : وهو الإنفاق المتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة

3-3- **الإنفاق الاقتصادي** : وهو الذي يتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً لأهداف اقتصادية

4- **المعيار العفوي** : يقسم الإنفاق العام من حيث الهيئة التي يقوم بها إلى إنفاق حكومي (مركزي) وإنفاق محلي

[1]-محمد الصغير بعلي، يسوعا أبو العلاء، المالية العامة،الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003،ص ص 30،34

فالأول يشمل إنفاق المرافق التي تتولاها الإدارة المركزية (الوزارات، الهيئات العامة الوطنية) وفقاً لميزانية الدولة أما الثاني فيضم إنفاق المرافق التي تقوم بها الهيئات المحلية (البلديات، الولايات) وفقاً لميزانيات الإدارات المحلية[1].

2- **التقسيمات الوضعية** : وتتمثل في :

1- **المعيار الإداري** : يقوم التقسيم الإداري للإنفاق العام على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

2- **المعيار الوظيفي** : حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع وعلى سبيل المثال نجد أن تقسيم الإنفاق العام المعمول به في الميزانية الإنجليزية راجع إلى اعتبارات تاريخية.

3- **المعيار الاقتصادي** : ويقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي بالقول بإنفاق اقتصادي واجتماعي بل يظهر توزيعاً بحسب أنواع هذا النشاط[2].

## المطلب الثالث : العوامل المحددة للإنفاق العام وأسباب تزايده.

يمثل الإنفاق العام مبالغ من الناتج المحلي الخام تقطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن لأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن للدولة الوصول إليه في اقتطاع الضرائب نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه، بخصوص الإنفاق العام.

### أولا :العوامل المحددة الإنفاق العام :

إن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة وتختلف من دولة إلى أخرى وأهم هذه العوامل:

1- **طبيعة النظام الاقتصادي القائم** :

تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها . وفي نظرتها إلى الفرد والملكية، ذلك ان هناك نظماً تقوم على الفردية والحرية، وأخرى تقوم على تدخل الدولة، وتنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتنافس بينهم هو الذي يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي، ويتوقف دور الدولة على

[1]-محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء مرجع سابق ص 36-35

[2]محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،المدية، 2010، 2011 ص 71-70.

أدائها، لمهام الدولة الحارسة، في هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، ولهذا يكون الإنفاق العام في أقل مستوى لها.

أما عند تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور الإنفاق العام يزداد أهمية، لأن الدولة في هذه الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية كاستغلالها لبعض المشاريع، تقديم الخدمات المجانية أو بأسعار شبه مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.[1]

### 2- الظروف الاقتصادية السائدة :

يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام ومن هذا فإن الإنفاق العام يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي، ويتأثر الإنفاق العام بتقلبات الظرفية الاقتصادية.

فالدولة بإمكانها التدخل بزيادة الإنفاق العام، لما تلاحظ تراجعاً في النشاط الاقتصادي من أجل زيادة الطلب الكلي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل[2].

### 3- الظروف التمويلية للاقتصاد :

من بين المحددات لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة.

وتنقسم القدرة التمويلية للاقتصاد إلى جزئيين :

- **القدرة التكليفية**: وتتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية وهنا نصطدم بمنطق قانون لآخر.
- **القدرة الافتراضية**:وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة الشديدة، والسمعة على مستوى الأسواق المالية وعموماً فإن : قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى قوة الدوافع للاستثمار.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن فكنون، الجزائر، 2006، ص183.186

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ص 60

**ثانياً :أسباب تزايد الإنفاق العام**

1- **الأسباب الظاهرية** : يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لظاهرة ازدياد الإنفاق العام، زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة وتتمثل تلك الأسلوب في :

1-1- **تدهور قيمة النقود** :حيث ينجم عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية، ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين يترتب عنه تزايد في الإنفاق العام ظاهرياً، إذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات المقدمة

1-2- **تغير أساليب إعداد الموازنة** : بعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس قاعدة العوافي أي تخفيض الإيرادات العامة، بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات.

أما اليوم فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية.

1-3- **ازدياد السكان** : إذ أن الزيادة في الإنفاق العام الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية[1].

4- **اتساع إقليم الدولة** :كما يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة.

ب- **الأسباب الحقيقية** : يقصد بها تلك العمليات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية وتعود إلى :

1- **الأسباب السياسية** : تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة الإنفاق العام **مثل** :انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة.

2- **الأسباب الاقتصادية** : تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام مظاهر عديدة منها :

2-1- زيادة الثروة بما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب خاصة مما يفسح المجال للإنفاق العام.

[1]-حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 116

2-2- التوسيع في إنشاء المشروعات العامة بما ينتج عنه صرف مبالغ معتبرة.

2-3- المنافسة الاقتصادية من حيث الدعم المالي لبعض الصناعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

3- **الأسباب المالية** : لد ازداد الإنفاق العام في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية صرفة منها.

3-1- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة.

3-2- وجود فائض في الإيرادات

3-3- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة مثل قاعدة وحدة الميزانية.

4- **الأسباب الإدارية** : لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي بالضرورة ازدياد الإنفاق العام لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها.كما يزيد من الإنفاق العام وارتفاع معدلاة سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة[1].

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية عن النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص62.

## المبحث الثاني : طرق تمويل الإنفاق العام وترشيده.

لتتبع أثار الإنفاق العام على الدخل القومي ضروري جدا معرفة مصدر تمويل هذا الإنفاق بحيث لكل وسيلة أثر مختلف عن الأخر .

### المطلب الأول : طرق تمويل الإنفاق العام:

تلجأ الحكومة إلى طرق لتمويل إنفاقها ويكون تمويلها بواسطة الضرائب والقروض العامة أو بالإصدار النقدي، وسيتم توضيح هذه الطرق فيما يلي

#### 1- تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب :

تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز وذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي زيادة في معدلات الضريبة.

وتعد هذه الوسيلة من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، غير أن التوسع في الوعاء الضريبي له حدود لا يجوز للدولة تخطيها، لأن ذلك سيؤثر على مولي هذه الضرائب فمثلاً إذا تم تمويل العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح الشركات الخاصة فإن القطاع الخاص سوف يحول هذه الزيادة في الضرائب إلى المستهلكين النهائيين وذلك يرفع أسعار سلع المنتجون حتى يحافظ على أجورهم، مما يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح بالنسبة للمؤسسات على اعتبار أن الأجور جزء من تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن الزيادة في الضرائب تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها[1].

#### 2- تمويل الإنفاق العام عن طريق القروض العامة :

يقصد بالقروض العامة، المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الأشخاص الخاصة أو العامة الوطنية أو الأجنبية أو من الدول الأخرى.

ويدفع فائدة عنها، وذلك وفقاً لشروط عقد القرض، ويختلف القرض عن الضريبة من عدة وجوه، فهو اختياري، ويختص لغرض معين يحدده القانون الذي يصدره، كما أنه واجب الرد، ويعطي فائدة، ومع ذلك فقد أخذت هذه الأفكار وتخف تدريجياً في العصر الحديث بحكم كثرة الالتجاء إلى القروض الإجبارية وإلى عدم تخصيص القرض

[1] بود خدع كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (2009 - 2010) مذكرة ماجستر في العلوم التيسير – تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2009 – 2010 ص 176 - 177

لغرض معين، والالتجاء إلى القروض الإجبارية، وإلى عدم تخصيص القرض لغرض معين، وتعتبر القروض العامة من الإيرادات غير العادية، لذا فمعظم الدول تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو الخارج[1].

### 3- تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي الجديد :

وهو قيام الدولة من أجل تمويل الإنفاق العام بالإصدار النقدي وهو ما يعرف بنقدية عجز الموازنة العامة للدولة، وهو عبارة عن صورة من صور قرض ضرائب إضافية، حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد، وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للميزانية العامة، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على الإيرادات من أجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة، حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة إيراداتها، وذلك بواسطة سيادتها وحقها في خلق النقود[2].

## المطلب الثاني : ترشيد الإنفاق العام

### أولا:مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

مفهوم ترشيد الإنفاق العام وهو يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعطي رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة غلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفصيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع وبما يمكن الدولة من تخصص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف.

ويتضمن ترشيد الإنفاق العام ما يلي :

- أن هناك مجالات يتعين أن يضطلع بها القطاع الخاص بحيث يكون قيام الدولة بها منافياً لترشيد الإنفاق العام.
- في نطاق البرامج التي تضطلع بها الدولة إذا تم تخصيص الموارد بين البرنامج المختلفة بما لا يتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من ناحية وبما لا يتناسب مع المنافع المستمدة من هذه البرامج من ناحية أخرى.

[1] يسري أبو العلاء، ماجد شلبي وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، ص 61.

[2] اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية، وزارة التحققية، العراق (2004– 2005)، ص 62.

- كذلك قد تتحقق الفعالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الدولة، ولكن يتم الاضطلاع ببرامج الإنفاق العام بطرق ذات كفاءة مما ينشأ عنه انخفاض المخرجات لنفس القدر من المدخلات.

**ثانيا:متطلبات ترشيد الإنفاق العام :**

- يمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته فيما يلي :
- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية إحدى في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.
- حصر وتحديد البرامج البديلة التي يمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص.
- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- تخصيص الموارد وفقاً لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة.
- إعادة تقسيم برامج الإنفاق على فترات وفقاً لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف، وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص واضطلاع بها.
- وضع إطار تنفيذي ملزم وتحقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة.
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيط على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرف الانجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستمدة إلى الرقابة التقييمية[1].

[1]حمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وحجز ميزانية الدولة الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 84 شارع زكريا غنيم الابراهيمية، الإسكندرية، ص ص 105-104، 46-45-44

## المطلب الثالث : الآثار المترتبة على الإنفاق العام

لم يعد للنظرة الكلاسيكية التي ترى أو الإنفاق العام مبلغ يختفي حالة إنفاقه وليس له أثار اقتصادية واجتماعية أية أهمية، حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية أي بعبارة أخرى من أدوات السياسية الاقتصادية، وهو ما يدخل في نطاق دراسة السياسة المالية.

### 1- الآثار على الإنتاج :

ويميز في آثار الإنفاق العام على الإنتاج بين آثار تتحقق في المدى القصير وأخرى تتحقق في المدى الطويل، ففي المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وفيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعاً لطبيعة هذا النفاق.

فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي وإقامة العدالة وإن لم بد له علاقة مباشرة بالإنتاج إلا أنه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، حيث يؤدي اختلال الأمن وانتقاء الحماية إلى عدم اطمئنان المنتجين على استثمار أعمالهم مما يعوق سير الإنتاج في مختلف ميادينه[1].

### 2- أثار الإنفاق العام على الاستهلاك :

تمر اقتصاديات الدولة الرأسمالية بتقلبات متتالية بين الانتعاش والانكماش فأحياناً تقل البطالة وترتفع الأجور وتزيد أرباح المنتجين نتيجة لزيادة القوة الشرائية لدى الجمهور، وأحياناً تبدأ الأسعار في الارتفاع ويزداد التضخم وبالتالي تقل القوة الشرائية لجمهور المستهلكين فتتكدس البضائع لدى التجار والمنتجين وتتراكم الخسائر فيتم تسريح العمال والموظفين ومن ثم تزداد البطالة وتقل الإنتاج ويتردى الاقتصاد الوطني في دورة جديدة من دورات الكساد.

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى عبد العلاء مرجع سابق ص 39

ويوصى الاقتصاديون المحدثون في مثل هذه الأحوال بضرورة تدخل الدولة بالتوسع في الإنفاق العام وذلك من أجل محاربة البطالة وزيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات ما يؤثر بدور على كل من مستويات الاستهلاك والاستثمار.

فالتوسع في النفقات العامة عادة ما يؤدي إلى تحسن مستوى دخول الأفراد العاملين ومن ثم على الادخار وعلى شراء السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع الصناع والمنتجين على إنتاج السلع المطلوبة ومن ثم إلى تحقيق مزيد من الخدمات وهكذا سيؤدى الإنفاق الأول الذي باشرته الدولة إلى ظهور سلسلة من الحلقات المتتالية من الإنفاق تفوق في مجموعها المبالغ التي قامت الدولة بإنفاقها في بداية الأمر، وهذا يسمى المضاعف، ولقد لاحظ الاقتصاديون الحديثون أيضاً أن زيادات متتابعة في الطلب على السلع الاستهلاكية التي تكفي لمقابلة الطلبات المتزايدة عليها، وهكذا تؤدي الزيادة التي حدثت في الإنفاق العام إلى زيادات متتالية وسريعة في الاستثمار أيضاً وهذا ما يطلق عليه بالمعجل.

ولكي تحدث هذه الآثار الانتعاشية المضاعفة التي أشرنا إليها أعلاه نمواً وتوسعاً في مستويات الدخول والاستهلاك والانتشار والرخاء الاقتصادي ينبغي أن يتميز الاقتصاد المعني بجهاز إنتاجي مرن يستطيع أن يلبي الحاجات المتزايدة من الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية كما هو الحال في اقتصاديات الدول الرأس مالية الغربية عندما تواجه فترات عارضة من الانكماش الاقتصادي.

كما يجب أن تمول هذه الزيادة في الإنفاق العام عن طريق الفروض الإصدار النقدي، أو فرض الضرائب على المدخرات أو عن طريق السحب من الاحتياط العام، أو أي طريق آخر لا يؤثر بدرجة كبيرة في الدخول الخاصة التي ينوي أصحاب القيام بإنفاقها على شراء السلع والخدمات أو تمويل بعض المشروعات الاستثمارية لأن قيام الدولة بفرض مزيد من الضرائب على هذا القطاع من المواطنين من شأنه أن يؤدي إلى إنقاص حجم الإنفاق الخاص ومن ثم يضعف أثر الزيادة الكلية إلى من الممكن أن تحدث في الاقتصاد القومي نتيجة للزيادة في النفقات العامة.

## 3- أثار الإنفاق العام على الدخل القومي :

تختلف آثار الإنفاق العام على الدخل القومي حسب طبيعة تمويل الإنفاق العام حيث أن الإنفاق الممول عن طريق الضرائب لها آثار مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض أو الإصدار النقدي.

في حالة تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب.

← فرض ضريبة ⟵ يؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الممول ينخفض دخله فيؤثر على الاستهلاك وعلى ادخاره.

وتختلف آثار الضرائب وفقا لنوعها مباشرة أو غير مباشرة فإذا فرضت ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية للاستهلاك وخصصت حصيلتها لوفاء قروض الدولة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل وكما في الصورة التالية :

فرض ضريبة على السلع الضرورية للاستهلاك

← اقتطاع جزء من الدخل (الشرائية القوة) لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير نفقاتها ←

وفي حالة تخصيص حصيلتها لسداد القروض ⟵ تحويل القوة الشرائية إلى طبقة مليها الحدي للاستهلاك قليل تحويل جزء من دخل الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الغنية التي قد تكتنز هذه الأموال ولا تنقصها.

أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض فيكون.

- القرض من أموال مكتنزة ⟵ الإنفاق ⟵ الدخل ⟵ الاستثمار ⟵ الاستهلاك العام.... وهكذا[1].

## 4- أثار الإنفاق العام على توزيع الدخل القومي :

إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخول وبتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب في هذا الصدد، إذا كانت إيديولوجية الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقات ذات الدخول المرتفعة كالضرائب التصاعدية وضرائب الشكات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية كذلك على السلع الكمالية.

فالدولة إذا تفرض هذه الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع تحاول الدخل المرتفع، تحاول التخفيف من الضرائب المفروضة على الطبقات ذات الدخل المحدود بدأت تقدم إعفاءات لمستوى معين من الدخول وإن

[1] محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة،مرجع سابق، ص 114،115

تقلل الضرائب على السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها التي يستهلكها الغالبية العظمى من المواطنين وبنفس الوقت تفرض ضرائب ذات سعر مرتفع على العمليات التي يقتنيها ذوو الدخول المرتفعة.

بعد ذلك تقدم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات ذات الدخل المحدود عن طريق التوسع في التحويلات الاجتماعية والمساعدات التوسع في الخدمات المجانية.... وهكذا تعمل لصالح المجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الطبيعية[1].

## المبحث الثالث : الإنفاق العام أداة من أدوات السياسية المالية :

لقد عرفت السياسة المالية تغيراً جذرياً وأخذت اتجاه جديد، حيث بظهور فكرة المالية العامة الوظيفية تجاوزت السياسة المالية مفهومها الضيق بعدما كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتبرون أن السياسة دور محايد بالنسبة للنشاط الاقتصادي، والتشغيل الكامل.

ولقد أكد التحليل الكينزي ضرورة استخدام السياسة المالية بهدف التأثير على الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب قادر على تحقيق التشغيل الكامل ومن أجل تحقيق هذا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- التوقيت المناسب لتعديلات السياسية المالية
- أثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت وباتجاه التغيرات المالية

### المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلية الفرنسية (Fisc) وتعني بين المال والخزانة وأما في الفكر الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

#### أولاً :تعريف السياسة المالية :

**التعريف الأول:** تعرف السياسة المالية على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، بما يلاءم حاجات الاقتصاد والتي تتجسد من خلال

[1] محمدطاقة هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2010 ص 70 ، 71.

تحديد كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلى جانب التكييف النوعي لمختلف أوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار في الاقتصاد ككل وتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

**التعريف الثاني**: تعرف على أنها السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل[2]. والإنتاج والتوظيف، أو هي استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في تنمية واستقرار الاقتصاد والدخل والإنتاج والتوظيف.

**التعريف الثالث**: تعرف على أنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية، كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

من هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن السياسة المالية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال استخدام الأدوات العامة المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة والميزانية العامة لتحقيق أهداف معينة، من بينها تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول وغيرها من الأهداف.[3]

**ثانياً :تطور السياسة المالية :**

السياسة المالية بين الاقتصاديين القدامى والمحدثين :

لقد مثل قانون ساي (say) للأسواق ومدلول اليد الخفية لآدم سميث أهم أساسيات الفكر الكلاسيكي في محيط يتمتع بكافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق وقانون العرضي يخلف طلبه، ما يؤكد وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى نشوء طلب مكافئ لها وبالتالي تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي،[4] حيث اعتبرت النقود في الكلاسيكي كأداة ووسيلة للتبادل. لا غير بحيث ستتحول أي دخول نقدية إلى زيادة مداخلة في الإنفاق لشراء السلع والخدمات، مما يعني أن أي ارتفاع في الإنتاج سوف يخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق.

[1] عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسية المالية منشأة المصرف الإسكندرية بدون سنة نشر ص 39

[2] محمد حلمي الطوابى، اثر السياسة المالية التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية مصر 2007.

[3] محمد حلمي الطوابي، مرجع سابق ص 44.

[4] حامد عبد المجيد، دراز السياسات المالية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 21،22 .

إذن لا بد من زيادة العرض من خلال مضاعفة الإنتاج الأمر الذي سيتولد عنه طلب جديد، وبالتالي سترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة انطلاقا من مبدأ العرض يخلق الطلب[1].

## السياسة المالية في البلاد المتقدمة اقتصاديا والبلاد النامية :

هذا ويختلف مفهوم السياسة المالية، وتتفاوت الأهمية النسبية لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عنها في البلاد النامية، ففي المجتمعات التي استكملت أسباب نموها الاقتصادي يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الأهلي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة التامة صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبيه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى، وأن تلجأ إلى التمويل كي تملأ الثغرة بين الدخل الأهلي عند مستوى العمالة التامة.

## السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية :

كذلك تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية عنها في المجتمعات الاشتراكية وجدير بنا أن في هذا المقام إلى أن كافة المجتمعات في عصرنا الحديث ولو أنها تتسم جميعا بطابع اشتراكي من نوع أو آخر إلا أن الاشتراكية التي نعنيها ليست نظام اقتصادي فحسب، بل هي نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي معاً، فهي إذاً أسلوب أو فلسفة مشتركة في الحياة، تتميز بتعبئة شاملة لكافة القوى والطاقات الإنتاجية في المجتمع.

فالمجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد القومي[2].

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام. دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2006 ص 45

[2] –عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 27-28

## المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية وعواملها :

تلعب السياسة المالية دوراً ايجابياً بناءا لتعجيل التنمية الاقتصادية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات، والواقع أن السياسة المالية وهي إذ تسعى لتحقيق هذه الأهداف الرئيسية، إنما تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، كما تعمل على تكييف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع.

**أولا: أهداف السياسة المالية**

### 1-السياسة المالية ومستوى الأثمان العام :

تلعب الأثمان في الاقتصاد الرأسمالي دوراً حيوياً بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد، وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع وهذا بالرغم من أن جهاز الثمن يفقد كثيرا من أهميته في الدول الاشتراكية، حيث يتم تحديد أنواع وكميات النشاط الاقتصادي بها بواسطة لجان تخطيط مركزية، فإنه مازالت لمستويات الأثمان في تلك البلاد أهمية كبرى خاصة بالنسبة لتحديد نمط الاستهلاك ونمط توزيع الدخل فضلا عما لها من آثار بالنسبة لتكاليف برامج التنمية وعبئ الدين العام والاقتصاد القومي بصفة عامة.

وواضح أن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات، مما يعكس أثره، وبالتالي على مستوى الأثمان العام[1]

### 2- السياسة المالية ومستوى الاستهلاك العام :

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي بأسره، كما يرى فريق آخر أنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي وسواء كنا نؤيد وجهة النظر الأولى أو الثانية وهما في الحقيقة وثيقتا الصلة كثيراً ببعضهما فإنه لا هراء في أن الاستهلاك يحتمل مرموقاً في نظامنا الاقتصادي هذا ويمكننا تقويم نمط الاستهلاك ومستويات الاستهلاك النسبية عادة من زوايا ثلاث :

2-1- درجة مضاعفة الإشباعات المختلفة

2-2- حجم المدخرات

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 2005، ص 29 - 30

3-2 مدى كفاية النشاط الإنتاجي الإنساني

ولا شك أن الحجم والتوزيع الأمثليين للاستهلاك لا يتسنى لهما أن يتحققا ما لم تتوافر فيهما هذه الأهداف الثلاثة جميعها تلك الأهداف التي تتوقف بدورها على مدى ملاءمة مستويات الأثمان وكفاية توظيف الموارد الإنتاجية ونمط توزيع الدخل في المجتمع.

ويستطيع النشاط المالي عن طريق تكييف الحكومة لسياستها الإنفاقية والإيرادية وكذا سياسة إدارة الدين العام أن يساهم بدوره في تكييف نمط الاستهلاك وذلك بالحد من تلك الإشباعات الفردية المنخفضة نسبياً والعمل على توسيع دائرة الإشباعات الفردية الأخرى المرتفعة نسبياً، وهكذا يتسنى للنشاط المالي أن يضاعف في الإشباع الاستهلاكي الكلي إذ ما استطاع أن يولد منافع إضافية كافية، بل وأكثر لتعويض أي نقص يكون قد طرأ على بعض الإشباعات الفردية[1].

## 3- السياسات المالية ومستوى العمالة :

يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات على حجم العمالة المنتجة بها فضلاً عما للتشغيل الكامل من أثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي[2].

ولقد سبق أن أوضحنا أن دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل يختلف في المجتمعات الرأسمالية عنه في المجتمعات الاشتراكية، ففي المجتمعات الرأسمالية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد القومي تقتصر رسالة السياسة المالية على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه وكذا مساندة وسد أية ثغرة انكماشية أو تضخمية، قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعال أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي.

أما في المجتمعات الاشتراكية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار العام كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد القومي، حيث يصير للنشاط الإنتاجي للقطاع العام الصفة الغالبة في النشاط الاقتصادي الكلي

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 30-33

[2] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا ،الطبعة الأولى، مبادئ في الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للكتاب، الاسكندرية، 2014، ص 207.

للمجتمع، فإن السياسة المالية تلعب هنا دوراً إيجابياً بناءاً، إذ يصير لزاماً عليها أن تعمل بطريقة مباشرة على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعال[1].

### 4- السياسة المالية وتوزيع الدخل :

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعاً تماطي العمل على الأقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات من تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولنمط توزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد القومي في البلاد الرأسمالية. فالنشاط الاقتصادي في تلك البلاد يكاد ينحصر في أيدي منظمي المشروعات الخاصة الكبرى أولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يحتجزوا جانباً كبيراً منها وأن يستثمروا تلك المدخرات الضخمة في مختلف الميادين الإنتاجية[2].

## ثانيا : العوامل المحددة للسياسة المالية

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل سنحاول إبراز أهمها كما يلي :

### 1- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفو :

تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أنها تتناسب في الإيرادات العامة تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية الضريبة على الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصادياً، كما أن جميع أنواع الضرائب تعتمد حصيلتها فضلاً عن الطاقة الضريبية للدولة على الوعي الضريبي، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على تحصيل الضرائب.

حيث يقصد بالوعي الضريبي أن يكون للمكلف حس وطني وشعور بالإنتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه اتجاه مجتمعه[3]، كما أن العدالة

---

[1]-رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، الطبعة الأولى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 34 – 35.

[2]عبد المنعم فوزي، مرجع سابق ص 35 – 36.

[3]عربي محمد موسى عرقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 186 ، 187.

وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة، بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده.[1]

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب، فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، كل هذا ما يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة.

## 2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها :

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن المستوى الإداري في المؤسسات العامة دورا هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة بحين استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصن له دون تبذير أو خطأ، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزهتها وأهليتها.

3- **وجود سوق مالي** : توفر السوق المالية مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية النقدية، وبذلك وجود سوق مالية منظمة في بلد مالي معين ودرجة تنظيمية تحدد صنع السياسات المالية الملائمة ومن غير الممكن أن يصلح سياسات مالية ملائمة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لا يوجد فيه سوق مالي منظم[2].

## 4- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية :

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الذي يقع في قمته البنك المركزي، ويشمل على جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها في تجارية كانت أم متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية.

تعتمد اعتمادا كبيرا على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي تضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

---

[1] حسام داوود وآخرون – مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى،، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص، 295.

[2] ملاي لخضر، عبد الرزاق بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 06، 2009، 2010 ص 141.

## المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية

إن السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكاناتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي، بما يخدم الأهداف المسطرة.

### أولاً : النفقات العمومية

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية والتي سبق ذكرها.

### ثانياً : الإيرادات العمومية

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تعتبر دخولاً للدولة تمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يمكن تعريفها على أنها :

"مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1].

وتشمل :

- **إيرادات الدولة من أملاكها**

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويقسم الدومين إلى قسمين :

- **الدومين العام** : يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ وتخضع للقانون الاداري.
- **الدومين الخاص** : يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري وتخضع للقانون المدني ويقسم إلى :
  - **الدومين العقاري** : يتكون من الأراضي الزراعية والغابات

[1] محمد عباس محرزي مرجع سابق ص 115

- **الدومين الصناعي و التجاري** : يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة[1]
- **الدومين المالي** : يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها، والتي تحصل منها على أرباح حسب إيرادات الدولة من أملاكها، ويعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص.[2]

## أولا :الرسم

هو مبلغ ندي يدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع.[3]

## ثانيا :الضرائب

اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقي مصلحة عامة[4].

[1] سعيد علي العيدي، اقتصاديات المالي العامة، دار دخلة، الأردن، عمان، 2011، ص 108 110.

[2] عادل خليج العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر.الأردن . عمان 2007 ص 88.

[3] صالح الروبلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1992. ص 109.

[4] محمد الصغير بعلي ، يسرى عبد العلاء، مرجع سابق، ص44.

## الخلاصة

من خلال هذا الفصل يتضح أن نظرة الدولة إلى وظيفة الإنفاق العام والسياسة المالية تغيرت تغيراً جذرياً وعمليا عكسته اتجاهات النفقات العامة، فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب، حيث بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم.

وتتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد فيها لدى قيامها بالإنفاق العام واحترام مجموعة من الحدود والضوابط وذلك من أجل ترشيد الإنفاق العام، لضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، وحتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفعالية أكبر لا بد أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة حقيقية يصاحبها زيادة في المنفعة الحقيقية المترتبة عنها، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة إلى جانب عبئ التكاليف العامة.

**تمهيد**

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، فهو يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات عملية النمو الاقتصادي، ويعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أغلب النظريات الاقتصادية، ولقد استنتجت الدراسات مجموعة من العوامل والسياسات التي تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي من بينها العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى نمو الاقتصاد الوطني كمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي بحيث يتضمن هذا الفصل ثلاث محاور رئيسية سوف نحاول إعطاء مفهوم واضح للنمو الاقتصادي ومن ثم توضيح المعيار الرئيسي للنمو وهو الناتج المحلي الإجمالي ثم بعض النظريات الاقتصادية المفسرة له من خلال المدارس الاقتصادية المشهورة وذلك من اجل قياس النمو.

## المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

للإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي سنحاول إبراز أهم التعاريف المتعلقة به في ما يلي:

#### أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

**التعريف الأول**:يعرف على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي ناتج الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

**التعريف الثاني**:ويعرف على انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.[2]

**التعريف الثالث**: يعرّف النمو الاقتصادي "بأنه الزيادة المضطردة الطويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد، فهي زيادة دورية وليست مضطردة، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبَّر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الدخل، وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو"[3].

**التعريف الرابع**: معدل زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة خلال فترة زمنية معينة.[4]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج التعريف التالي:

انه الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي.[5]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات ونظريات وتطبيق، الناشر قسم العلوم الاقتصادية، الإسكندرية،2003، ص71.

[2] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص37

[3] مايكل ابجدمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، مرجع سابق، ص455.

[4] عريقات حربي، محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006، ص258.

[5] davidbegg, macro economie, 2ème Ed, paris, dunod, 2002, p103.

ويتم حساب النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\boldsymbol{Tc = \frac{PIBr_{(t)} - PIBr_{(t-1)}}{PIBr_{(t-1)}} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)}$$

**Tc**: معدل النمو الاقتصادي، **PIB**: الناتج المحلي الخام، **t**: الزمن (السنة المعنية)، $\mathbf{t-1}$: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

**ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي**

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان[2].
- المساعدة في تخفيض نسبة البطالة.
- التقليل من نسب العجز المالي في الميزانية المالية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.
- دعم ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه[3].

[1]M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec, p.130.

[2] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، www.alukah.net

[3]عبد المنعم نعوم، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الباحث، العدد 17، جامعة ورقلة، ص227.

## المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي حسب "كزنتس:

أوضح "كزنتس" ستة خصائص للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة كما يلي[1]:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة لوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛اقتصار انتشار النمو الاقتصادي على الدول المتقدمة الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

## المطلب الثالث:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وطرق قياسه

### أولا:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لإيضاح حقيقة النمو الاقتصادي يمكن الانطلاق من دالة الإنتاج التالية[2]:

$$Y = f(K, L, A) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث: **Y**: الإنتاج الوطني السنوي بالأسعار الثابتة، **K**: حجم رأس المال، **L**: حجم القوى العاملة،

**A**: مستوى التقدم التقني.

واستنادًا إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، التقدم التقني، كما أن معدل نمو الناتج يتعلق بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة.

وهناك عدة عوامل بالإضافة إلى العوامل السابقة تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي،سنحاول إبرازها في ما يلي:

---

[1] ميشال تودأور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص175.

[2] أكثم عيسى أحمود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة(1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص45.

1- كمية ونوعية الموارد البشرية:يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي/عدد السكان....(3)

يتضح من المعادلة أعلاه رقم(3) أن معدل النمو الاقتصادي يزداد، كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة الذي يعتمد على الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، فكلّما كانت الزيادة في الأخير أكبر من الزيادة السكانية، كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في النمو الاقتصادي، وأما إذا كانت الزيادة في عدد السكان مساوية للزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، فمعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لن يتغير، والجدير بالملاحظة أن المعادلة السابقة رقم(3) تستخدم السكان مؤشرا كميا فقط، إلا أنه هناك اعتبارات نوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلا تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة حجم القوى العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل معدل ساعات العمل في الأسبوع، نسبة التعليم والمستوى الصحي، درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل وغيرها[1].

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على حجم ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة، ولا تعتبر هذه الموارد ذات قيمة إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيًا بالموارد الطبيعية إلا أن مستوى معدل نموه الاقتصادي لا يتأثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد بدون استغلال، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية إلى الحالة الاقتصادية، ويتطلب ذلك ما يلي[2]:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يُستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد؛
- أن يكون عرض رأس المال (المهارات الفنية) ملائمًا لتحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

كما أن الموارد الطبيعية في بلد ما لا تتسم بالثبات، فمن الممكن أن تكتشف أو تطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، وذلك من خلال تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة(العمل، رأس المال...)نحو مجالات البحث والتطوير العلمي.

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)،دار وائل للنشر، (ط1)، عمان، الأردن، 2006، ص 270.

[2] حربي محمد موسى عريقات، نفس المرجع السابق، ص271.

3- تراكم رأس المال:يتكون رأس المال من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويقصد برأس المال المادي "كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع، ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس[1]؛

ويعتبر رأس المال البشري الذي يشمل كل الخبرات البشرية الموجودة والمشتركة في عملية الإنتاج من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويعتمد -بالإضافة إلى التعليم والتدريب- على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه وصيانته، ويعتبر رأس المال البشري الكفء من أهم ما تتميز به الدول المتقدمة على الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال البشري الكفء ، لذا وجب على هذه الدول الاهتمام به لتحسين القدرة الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي[2].

4- التخصص والإنتاج الواسع: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين الأداء، وتوليد التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5- التقدم التكنولوجي:حيث يلعب هذا العامل دورا أساسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي، ويمكن للتكنولوجيا أن تتضّمن العديد من العناصر من بينها[3]:

- براءات الاختراع، والعلامات التجارية؛
- المهارات التي تتصل بأشخاص العاملين، ولا تنفصل عنهم؛
- المعرّفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، ومنها الآلات والمعدات وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات وأهمها[4]:

[1] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص468.

[2] فار عبد القادر، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2010)،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر،2011-2012،ص156.

[3] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص468.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص472.

- تؤدي زيادة معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، مما يلزم التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر، من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- زيادة النمو الاقتصادي تودي إلى تحسن الأوضاع المادية للأفراد مما ينجر عنه اختفاء الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

**ثانيا: قياس النمو الاقتصادي:**

يقاس النمو الاقتصادي بإحدى الطريقتين الآتيتين:

1-يقاس النموالاقتصادي بنسبة التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كما في المعادلة التالية:

$$G_{y_t}=\frac{y_t-y_{t-1}}{y_t}*100\%$$

حيث:

$G_{y_t}$:نسبة التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي نمو الاقتصاد.

$y_t$:نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي والذي يمكن الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي GDP أو الناتج القومي الإجمالي GNP على عدد سكان الدولة المعينة في الفترة الزمنية"t"

$y_{t-1}$:نصيب الفرد من الدخل القومي في الفترة الزمنية السابقة(t-1).

t:عنصر الزمن بالسنوات.

2-يقاس النمو الاقتصادي بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP أو الناتج القومي الإجمالي GNP وهذا العنصر سنذكره في المبحث الموالي[1].

[1] إبراهيم حسين صلاح الدين، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل(1970-2005)، رسالة دكتوراه، جامعة السودان الخرطوم، 2013، ص ص28-29.

## المبحث الثاني: معيار الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي

يقوم الاقتصاديون عادة في سعيهم لتحديد مستوى النمو الاقتصادي، بدراسة النبض الاقتصادي للأمم، عن طريق قياس بعض المجتمعات الاقتصادية الكلية، ومن بينها نذكر خاصة إجمالي الناتج المحلي الإجماليPIB، هذا الأخير يعد مقياسا معياريا لتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان

### المطلب الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه

#### أولا:تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل الموطنين والتي تدخل في إنتاج سلع أخرى، في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.[1]

ويعرف أيضا انه عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة.

من خلال هذه التعاريف نستنتج إن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع النهائية ويعني عدم احتساب قيمة السلع الوسيطية في حساب الناتج لكونه احتسبت ضمن قيمة المنتج النهائي ولضمان عدم التكرار.[2]

#### ثانيا:طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي

##### 1-طريقة المنتجات النهائية:

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بصفة نهائية في سعرها ويجمع مجموع عمليات الضرب ينتج لنا الناتج المحلي الإجمالي بشرط أن تكون المدة المحاسبة عليها سنة، وفي هذه الطريقة نأخذ بالسلع والخدمات المنتجة بصفة نهائية وتستبعد السلع الوسيطية ويعتبر المنتج سلعة كانت أم خدمة منتج نهائيا إذا تم إنتاجه أو شراءه بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض البيع أو الاستخدام في عملية أخرى أما المنتج الوسيط فهو تلك السلعة أو الخدمة التي تنتج أو تشتري بغرض الاستخدام في عملية إنتاجية أو

[1] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للكتاب، الإسكندرية، 2014، ص36

[2] عبد الحكيم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص16.

بغرض البيع مرة أخرى خلال نفس الفترة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن السلع التي أنتجت ولم تستخدم خلال نفس الفترة تعتبر أيضا سلعا نهائية كما أن المنتجات تحت التجهيز أو ما يطلق عليه تحت التشغيل عند نهاية السنة لابد أيضا من اعتبارها سلعا نهائية

**2-طريقة القيمة المضافة:**

وفي هذه الطريقة يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم تتم إضافة هذه الزيادات بالنسبة لكافة القطاعات في النظام الاقتصادي، وهذا يعني أن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وبين تكلفة المنتجات الوسيطية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاجية وإضافة القيمة المضافة التي حققتها كافة الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل النظام الاقتصادي سيعطي تقديرا صحيحا لإجمالي الناتج يتطابق مع التقدير الذي حصلنا عليه من طريقة المنتجات النهائية، ويرجع ذلك إلى أن طريقة المنتجات النهائية تأخذ المنتجات النهائية فقط في الحسبان، إن هذه الطريقة تجمع الأجزاء أو الإضافات المكونة للمنتجات النهائية في المراحل المختلفة باستبعاد المنتجات الوسيطة في كل مرحلة، أي أن الطريقة الأولى تقوم بحساب الكل في المرحلة النهائية بينما تهتم الطريقة الثانية بحساب أجزاء هذا الكل المتكونة في المراحل الأخيرة.[1]

**3-طريقة عوائد عناصر الإنتاج**

وتسمى هذه الطريقة بطريقة الدخل لحساب الناتج المحلي الإجمالي وحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود والإنتاج هو خلق أو إضافة منفعة جديدة وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر المختلفة التي تشرك معا حتى ظهور السلعة بشكلها النهائي، وتتكون عناصر الإنتاج من أربعة عناصر هي الأرض وما تحويه من مواد خام والعمل ورأس المال والتنظيم، وهذه جميعها تؤدي إلى وصول السلعة إلى شكلها النهائي ومنها نستطيع تحديد قيمة تلك السلعة النهائية، وذلك لأن قيمة السلعة تتساوى مع المبالغ المنفقة عليها، وهي المبالغ المدفوعة لعناصر الإنتاج.

[1] عبد الحكيم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق،ص31 ص32

**4-طريقة الإنفاق**

وتستخدم فيها المبالغ التي تنفق على السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت سلعا استهلاكية أو إنتاجية أو سلعا مدنية عسكرية، وبطبيعة الحال إن مجموع ما ينفق في فترة زمنية معينة يجب أن يساوي القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال تلك الفترة.[1]

**المطلب الثاني:أنواع الناتج المحلي الإجمالي**

**أولا: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق**

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا على أساس الأسعار السائدة أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية، خلال فترة تقدير الناتج المحلي، ولكن من الملاحظ أن السعر الجاري للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة، مثل الضرائب العامة على المبيعات التي تفرض في اقتصاد بلد ما بنسبة 13% على كافة السلع والخدمات، باستثناء ما نص عليه القانون على إعفاءها فان فرض هذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لذلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة، ولكن يحدث عكس ذلك في حالة دفع دعم أو إعانات لمنتجي بعض السلع والخدمات حيث نجد أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق سوف تكون أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة.

ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق وهذا ما سوقنا إلى الحديث عن الناتج المحلي الإجمالي.

**ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة**

هو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجين لعناصر الإنتاج من أجور للعمال وفوائد لرأس مال المشروع وريع على ما استخدم من أرض والباقي أرباح المنظمون وبالتالي:

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيق، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006ص97.

الناتج المحلي بسعر التكلفة= الدخل القومي

كما يلاحظ أن الناتج المحلي بسعر التكلفة أكثر دلالة على النشاط الاقتصادي حيث أن الضرائب أو الإعانات المفروضة من قبل الدولة تؤثر في الأسعار دون أن تعكس زيادة في النشاط الاقتصادي[1].

**ثالثا: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي**

الناتج المحلي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بالأسعار الجارية، ويتغير من عام لأخر لتغير حجم الناتج العيني من السلع ولتغير أسعار السوق، أي أنه يتضمن معدل التضخم.

وفيما يخص الناتج المحلي الحقيقي، فأنه يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة، وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة، وبالتالي يتم تجنب الزيادة المستمرة في الأسعار[2].

ويمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من خلال قسمة الناتج المحلي الاسمي على المكمش الضمني حيث[3]:

$$\boldsymbol{PIB\ reél = \frac{PIBnominal}{Ip} \times 100}$$

ويوضح المكمّش الضمني للأسعار نسبة الأسعار في سنة لمستوى الأسعار في سنة الأساس، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية[4]:

$$\text{المكمش الضمني} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

[1] نداء الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص16

[2] أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مص،2008، ص121.

[3] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي(المفاهيم والنظريات الأساسية)، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994، ص55.

[4] نفس المرجع السابق، ص55.

ويمكن حساب معدل التضخم الذي يعرّف على" أنه ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار"[1]، باستعمال المكمّش الضمني من خلال العلاقة التالية[2]:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{م ض الناتج الوطني في سنة الدراسة} - \text{م ض الناتج الوطني سنة في الأساس}}{\text{م ض الناتج الوطني سنة في الأساس}} \times 100$$

وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحاً، ويتم قياس معدل التضخم من خلال تتبع معدل ارتفاع الأسعار من خلال الأرقام القياسية، كرقم القياسي لاسبير ورقم القياسي فيشر ورقم القياسي باش[3].

**المطلب الثالث: محددات الناتج المحلي الإجمالي وصعوبات حسابه**

تعتبر هذه العوامل التي سنذكرها ذات أهمية كبيرة في تحديد مستوى الناتج المحلي لمجتمع معين، كما أنها ترتكز على العناصر الأساسية في الإنتاج وهي الأرض العمل رأس المال، التنظيم،كما أن عملية حساب الناتج المحلي تواجه عدة صعوبات وتعقيدات ومع ذلك يبقى مقياس الناتج المحلي أحد المقاييس الهامة في ميدان الاقتصاد الكلي.

**أولا: محددات الناتج المحلي الإجمالي**

1**–حجم عوامل الإنتاج:** أي قدرة مجتمع اقتصادي معين على الإنتاج تزيد كلما زاد حجم ما يملكه من عوامل الإنتاج.

**2–مستوى كفاءة عوامل الإنتاج:** مستوى الإنتاج يزيد عندما يزيد عدد العمال أو زيادة رقعة الأرض وهكذا، وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى كما لو كانت الأرض أعلى خصوبة وآبار البترول أكثر غنى وأفراد القوة العاملة أكثر مهارة وأحسن صحة أكبر قدرة وأشد رغبة في العمل بعمليات الاستثمار الطويل اللازم لتحقيق معدلات كبيرة وسريعة للتنمية الاقتصادية.

[1] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2005، ص199.

[2] سامي خليل، مرجع سابق، ص56.

[3] حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص244.

3-**شكل التناسب بين عوامل الإنتاج:** ومن زاوية أخرى تصبح فرص زيادة الإنتاج أكبر كلما كانت عوامل الإنتاج الجيدة ليست موجودة بكميات كبيرة فحسب بل بكميات متناسبة بدرجة تتيح مزجها في العمليات الإنتاجية مزجا أمثلا أو غير بعيد عن المزج الأمثل.

4-**مستوى توظيف عوامل الإنتاج:** الناتج المحلي الإجمالي لا يصل إلى حجمه الأقصى إذا كان مستوى توظيف عوامل الإنتاج أقل من مستوى التوظيف الكامل، وعدم تحقيق التوظيف الكامل معناه تعرض جانب من الطاقة الإنتاجية لمجتمع للبطالة، وقد يكون السبب عجز الأسواق عن استجابة الناتج المحلي الإجمالي الذي يتولد عن توظيف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي توظيفا كاملا ومن الواضح أن الناتج المحلي يزيد مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما اقتربت الموارد الاقتصادية من مستوى التوظيف الكامل.

5-**طريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج:** إن تطبيق المبدأ الاقتصادي يقتضي وضع على عامل من عوامل الإنتاج في المكان الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة.

6-**الإطار الذي تعمل داخله عوامل الإنتاج:** وهو مجموع الظروف والقيم التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في الكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج ويتمثل في القيم الإنتاجية والثقافية والاقتصادية والسياسية ورصيد المجتمع من المعرفة التطبيقية وتتحكم هذه القيم والظروف العامة في المستوى العام للكفاءة الإنتاجية.[1]

**ثانيا: صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي**

تواجه عملية حساب الناتج المحلي صعوبات نذكر منها:

1-نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية حيث أن الإحصائية الدقيقة الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات حيث لا نستطيع التعرف عليها أو الصول إليها فتغفل عن ذكرها، فالأمر يحتاج إلى معرفة دقيقة وخبرات طويلة حتى يتم إيجاد أرقام منقحة تمثل الناتج المحلي.

2-مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات وتظهر عندما يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطية، مما يؤدي إلى تضخم الناتج المحلي.

[1] حسام داود،مصطفى سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي،ص28 ص29 ص30

3-عملية بيع وشراء الأسهم والسندات لا تمثل سوى نقل لملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا، لذلك فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج المحلي،أما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص لآخر مثل العمولات والسمسرة، فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي لأنها تمثل خدمات جديدة.[1]

4-مشكلة الخدمات العامة التي يؤديها الفرد لنفسه مثل خدمات المسكن الخاصة فالأفراد الذين يقطنون في منازلهم الخاصة لا يدفعون أي مقابل نقدي مقابل الحصول على خدمة المسكن وبالتالي فان قيمة هذه الخدمات لا تفرض في السوق ولا تدخل في تقديرات الناتج.

6-مشكلة الخدمات الخاصة هي تلك الخدمات التي يكون لها تقدير في السوق مثل خدمات ربات البيوت التي يقوم بها بعض أفراد العائلة مثل الطهي والحياكة فقيمة هذه الخدمات رغم أنها تمثل إنتاجا حقيقيا يكون له قيمة، إلا أنه لا يمكن تقديرها وإدراجها في الناتج وخاصة الدول النامية ويمكن حساب قيمة هذه الخدمات بصورة تقريبية على أساس تقدير القيمة السوقية البديلة لها وإدراجها في تقديرات الناتج وفقا لذلك.[2]

## المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقدير إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها،حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

### المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي ونيوكلاسيكي

يعتبر الفكر التقليدي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، وأبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها وفتح المجال أمام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

#### أولا: نظرية النمو الكلاسيكية

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وسنتطرق إلى روادها فيما يلي:

[1] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي أسس ومبادئ،الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، عمان،2000، ص37 ص38

[2] محمد فوزي أبو السعود، على عبد الوهاب نجا، مبادئ،الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص47

## 1-آدم سميث:

تمثل آراء بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستمدة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصيص،فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فان التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن، ويؤكد أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصيص العمل وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسين وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية، ومن جهة أخرى فان حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد، كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظره أداة مهمة في توسيع السوق، وأن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية، وفي نظره فان ثروة الأمة تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

ويعتبر أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

ويؤكد سميث أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي ولهذا فهو يؤكد على أهمية الادخار وتراكم رأس المال ولهذا فانه يؤكد على أهمية الإدخارات وتراكم رأس المال وأن نموذج سميث للتنمية بحركة رأس المال المولدة من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي، وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض الاستثمار، وافترض سميث أن كل رأسمالي وتنمية دون وجود إدخارات.[1]

## 2-ديفيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 56-57

ويرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن لتحقيق النمو أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أمل ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي الخصبة قادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الريع أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى المالكين لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو، إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل،الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي[1].

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص58 -59.

### 3-روبرت مالتوس:(Robert Malthus:1766-1836):

ركزت أفكار وأطروحات "*مالتوس*" على جانبين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي. ويعتبر *"مالتوس"* الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى *"قانون ساي"* ( العرض يخلق الطلب)؛

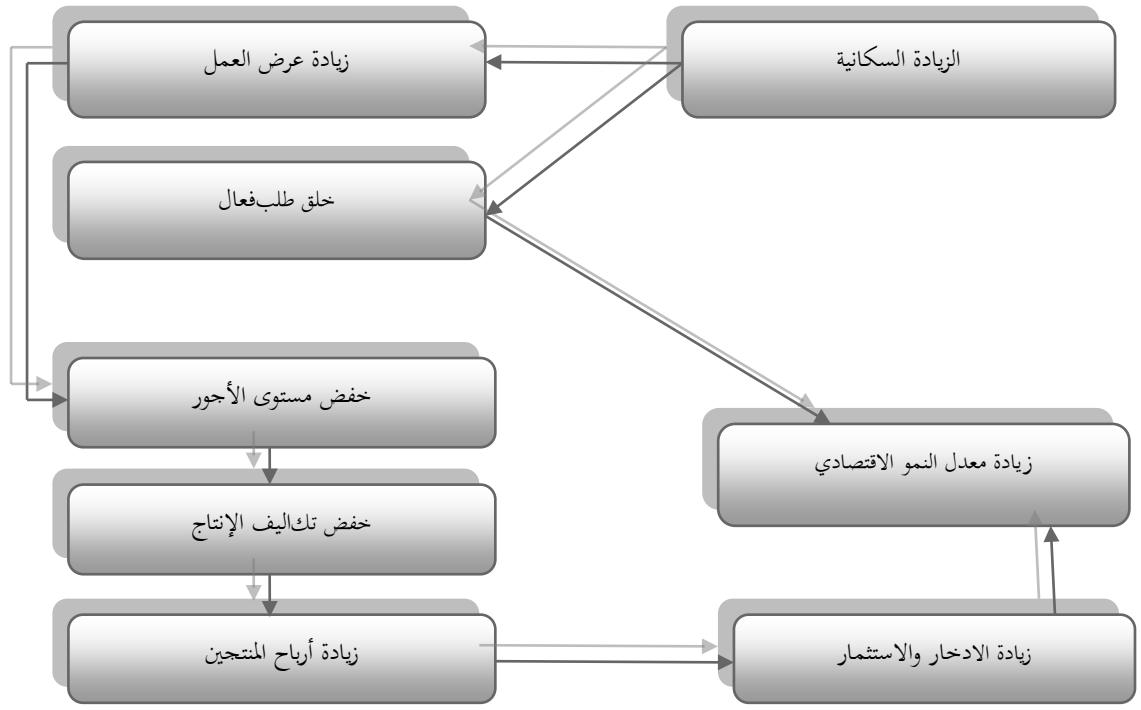
ويرى *"مالتوس"* بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج، إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركّز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح *"مالتوس"* في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي[1].

كما ذكر *"مالتوس"* بأن هناك اتجاه ثابت لزيادة السكان بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول أن السكان ينمون بمتوالية هندسية (1؛2؛4؛8؛16) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية(1؛2؛3؛4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وفي هذه الحالة يؤكد *"مالتوس"* على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة السكان بدلا من زيادة رأس المال، وقد خلص *"مالتوس"* إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السكان وبين كمية الموارد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، وإلا فإن كل زيادة في السكان عن هذا الحد مصيرها الفناء، وقد أعطى *"مالتوس"* حلاً لذلك من خلال إنقاص معدل الولادات[2]،والشكل رقم(3) يفسر نظرة *"مالتوس"* لعملية النمو الاقتصادي كما يلي:

[1] عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974، ص ص192-193.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص95-96.

**الشكل (1-2):تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي**




**المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص63**

## 1-1 الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاءأهمية اقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية، نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح، ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترض الكلاسيك حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر،

كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.[1]

**ثانيا:النظرية النيوكلاسيكية**

قدمت بناءها حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك الفرد، وقدمت تصورا للرفاهية الاجتماعية مبنيا على القوانين الجزئية وترى هذه النظرية أن في سعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانات المتاحة، غير أن تطبيق آليات السوق في الدول العربية له عوامل خاصة، مثل مدى واقعية شروط السوق، والإطار الاجتماعي والاقتصادي للسوق وهذا ما يحول دون تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة، وعلى هذا الأساس فإن عملية التنمية ديناميكية تتطلب التغيير في عناصر المجتمع، فتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة والسليمة والمتواصلة حسب بعض الاقتصاديين تستوجب شروط عديدة، مثل تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي سياق إعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق.[2]

**1-نظرية شومبيتر**

حيث يعتبر شومبيتر من ابرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير ملائمة للاستثمار، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثماري جديد تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو حسب شومبيتر ثلاث عناصر وهي، الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل،بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتحديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزءالثالث، ص34،35
www.faculty.mu.du.sa

[2] صليحة مقاوسي، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010،ص18.

نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

### 1-2انتقادات نظرية شومبيتر

انتقدت نظرية النمو لشومبيتر لكونها يجب أن تستند إلى مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أداة السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها،كما أنه لا تتوفر الكثير من الدول النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية الإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[1].

## 2-نموذج سولو

[2]اعتمد "*سولو*" في بناء نموذجه على عدة فرضيات أهمها ما يلي:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكامنة جميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون وأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة.
- هناك مرونةفي الأسعار والأجور، أن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.

[1]مدحت القريشي، مرجع سابق، ص73

[2]محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص196-197.

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر للنمو عبر الزمن نحو التوازن.

### 2-1 انتقادات نموذج "سولو":

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي؛
- تركيز ***"سولو"*** على كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد؛
- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $\left(\frac{k}{L}\right)$
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة أمر غير واقعي، وخاصة في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف[1].

## المطلب الثاني:نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

### أولا: النظرية الكينزية

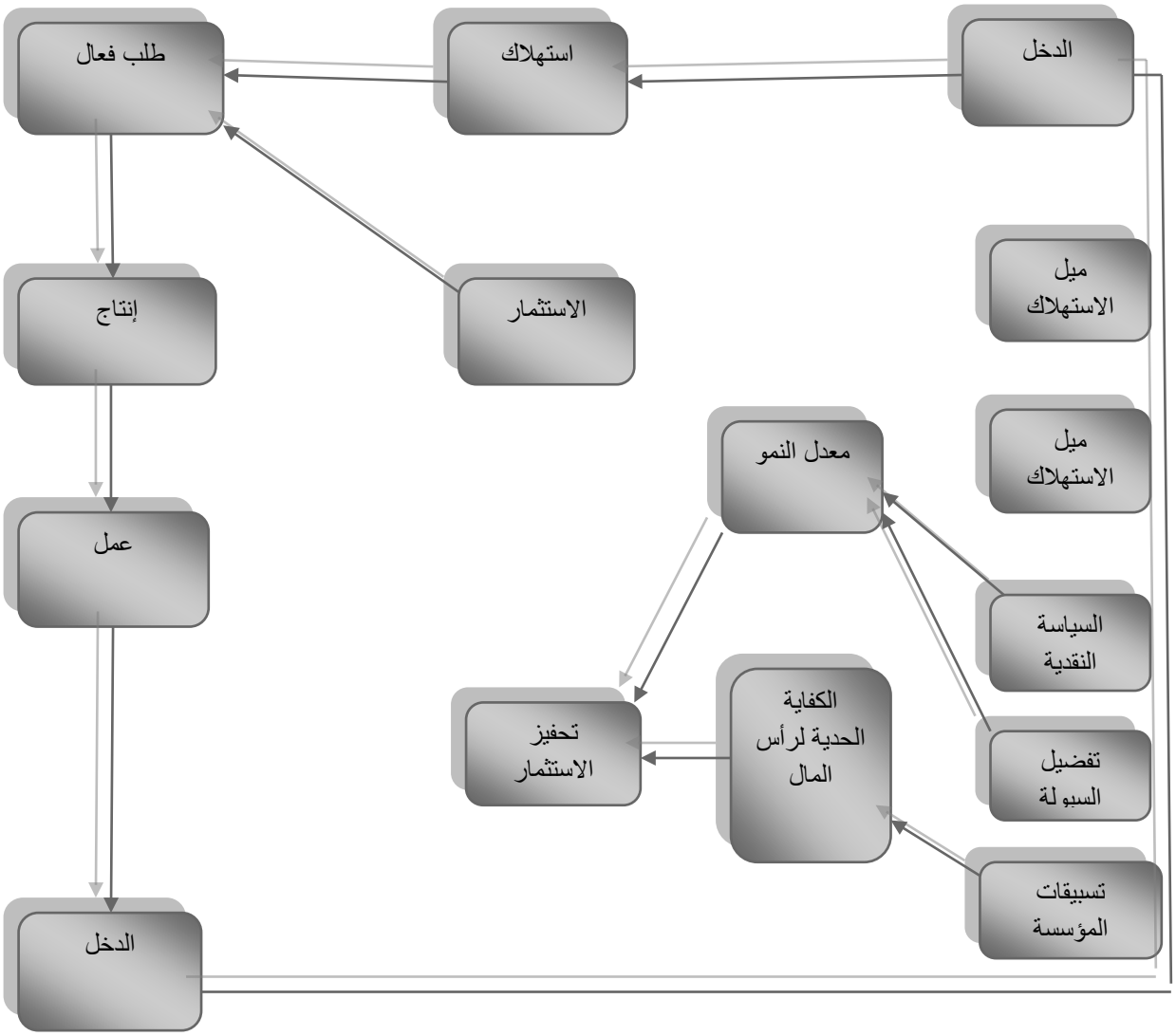
جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية

والشكل التالي يوضح النموذج الكينزي

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،مرجع سابق، ص196.

**الشكل (2-2) يوضح النموذج الكينزي**




**المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص64**

ومن أهم نماذج الفكر الكينزي نموذج هارود ودومار

### 1-1-نموذج هارود:

اشتغل هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب تحقيق مثل هذا النمو المتوازن فيه، وقام بنشر أول محاولة في هذا الموضوع بعنوان، مقال النظرية الحركية عام 1939م.

ثم قام بتطوير الموضوع من خلال مجموعة من المحاضرات ثم نشرها عام 1948م في كتاب بعنوان نحو اقتصاديات حركية يعتقد هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقرا إلا بالصدفة، وإذا عدت ذلك فانه يستحيل أن يحافظ على استقراره لمدى طويل، كما أن عدم تحقيق ذلك الاستقرار يؤدي إلى ركود متتالي وصولا للركود العام أو تضخم متتالي وصولا للتضخم العام،وأن السبب في هذا يرجع لأسباب كامنة في الاقتصاد الرأسمالي نفسه.[1]

**-أهم الفرضيات التي وضعها هارود:**

1-الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة في الدخل وان هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.

2-أن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

3-على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل وان الطلب يساوي العرض.

يطرح هارود النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو يطلق عليها

- معدل النمو الفعلي

-معدل النمو المضمون أو المرغوب

-معدل النمو الطبيعي

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص135-139.

ثم يقوم بدراسة العلاقة بين معدلات النمو الثلاثة:[1]

**1-معدل النمو الفعلي:**

ويقصد به معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ونسبة رأس المال/ الناتج أي معامل رأس المال وهذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير والمعادلة الأساسية له هي :

$$G = \frac{S}{C} \dots\dots\dots (1)$$

G: معدل النمو الفعلي الناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\frac{\Delta y}{y}$

Y:الدخل أو الناتج الصافي.

$\Delta y$ :التغير في الدخل أ الناتج الصافي خلال الفترة المحددة

I:حجم الاستثمار المنفذة.

S: الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{y}$

C: معامل رأس المال ويعادل حجم رأس المال الثابت والمتغير اللازم لكل وحدة تغير حدثت فعلا في قيمة الناتج الصافي أي تعادل $\frac{I}{\Delta y}$

بالإحلال في المعادلة (1):

$$G * C = S$$

$$\frac{\Delta y}{y} * \frac{I}{\Delta y} = \frac{S}{y}$$

$$\frac{I}{y} = \frac{S}{y}$$

[1]نفس المرجع السابق، ص136

$$I = S$$

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي كما أن تحديد حجم الادخار S يعتمد على الدخلy وتحديد حجم الاستثمار I يعتمد على الزيادة في الدخل$\Delta y$

**2-معدل النمو المضمون:**

يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم الكامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الاستثمار اللازم لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي يرتفع بدرجة تمكن المنتوج من بيع منتجاته وبالتالي يشهر المنتجون بالرضي لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو والمعادلة الأساسية له هي:

$$G_{\mathrm{w}} = \frac{\mathrm{S}}{\mathrm{C_r}}$$

$G_{\mathrm{w}}$معدل النمو المضمون خلال الفترة الزمنية المحددة وتعادل $\frac{\Delta}{y}$

$\mathrm{C_r}$معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

S الميل المتوسط للادخار ويعادل$\frac{\mathrm{S}}{y}$

3-معدل النمو الطبيعي:

انطلاقا من المفهومين السابقين وانطلاقا من صعوبة تحقيق التساوي بينهما وما إذا كانت حلقات التوسع المتتالية التي تقود للتضخم المرضي وحلقات الانكماش المتتالي التي تقود للكساد المرضي سوف تستمر بلانهاية.

قدم هارود مفهوما ثالثا هو معدل النمو الطبيعي ويعرفه بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له:

$$\mathrm{G_n} * \mathrm{C_r} = or \neq s$$

وهذا يوضح أهمية الميل المتوسط والميل الحدي الادخار في النموذج، كما يعني أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي وقد لا يساوي معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه ولا يميل المعدلان إلى الانطباق ذاتيا، بالإضافة إلى أنهلا يوجد بالفعل معدل وحيد مرغوب حيث تتوقف أيضا قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي.

## 1-2 نموذج إيفسيدومار:

يعتبر هذا النموذج عبارة عن بناء نظري يتفحص الدور المزدوج للاستثمار في توسع الطلب الكلي وطاقة العرض الكلي للاقتصاد( إجمالي الناتج الوطني المتوقع) عبر الزمن.

وكان السؤال الذي طرحه *"دومار"*: إذا كأن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويولد الدخل أيضا، فما هو المعدل الذي يجب أن ينمو فيه الاستثمار لكي تتساوى زيادة الدخل مع زيادة الطاقة الإنتاجية؟

للإجابة على هذا السؤال وضع *"دومار"* في تحليله معادل جانبها الأيمن يمثل معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية والجانب الأيسر معدل زيادة الدخل، وحلها يعطي معدل النمو المطلوب، على الشكل التالي[1]:

$$\Delta Y = \Delta I . \frac{1}{\alpha}$$

حيث $\frac{1}{\alpha}$: تمثل المضاعف.

وقد قام نموذج *"دومار"* على الافتراضات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم (الاندثار)؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية، مما يعطي إيحاء باستمرارها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة والتحليل.

[1] فار عبد القادر، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2011-2012،ص156.

ويطرح "دومار" نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض ممثلا في زيادة الاستثمار والزيادة المحققة في جانب الطلب ممثلا في الزيادة في الدخل، وذلك على النحو التالي:

**1.2– جانب العرض:** افترض "دومار" أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية والمعبر عنها بمعدل الاستثمار I ستتساوى مع الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من زيادة رأس المال $s$. وعلى ذلك فأن الطاقة الإنتاجية للاستثمار(I$/سنة) تعادل (s.I/ سنة)، وبما أن هناك إنفاقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد وأن تكون أقل من $(I.s)$، وهذا الفرق يطلق عليه "دومار" الطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز إليه بالرمز σ والتي تمثل أيضا الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة نقدية مستثمرة، وعلى ذلك تكون الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات تعادل $\frac{\Delta Y}{I}$ وعليه فأن $\sigma I < Is$ وحيث أن $\sigma I$ تمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقه، ويمثل جانب العرض في النموذج[1].

**2.2– جانب الطلب:** افترض "دومار" أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الصافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلا وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار، وذلك كما يلي[2]:

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

حيث: $\alpha$: الميل الحدي للإدخار، $\Delta I$: الزيادة السنوية في الاستثمار، $\Delta Y$: الزيادة السنوية في الدخل.

ومنه فأن الزيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار$\frac{1}{\alpha}$في قيمة الزيادة في الاستثمار

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

$$\Delta Y = \Delta I.\frac{1}{\alpha}$$

**3.2– التوازن العام:** لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لابّد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، وعليه تصبح المعادلة الأساسية لنموذج "دومار" كما يلي[1]:

[1] نفس المرجع السابق، ص155.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص149.

$$\Delta I.\frac{1}{\alpha} = I\sigma$$

بقسمة الطرفين على $I$ ثم الضرب في$\alpha$ تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha.\sigma$$

وبضرب طرفي المعادلة السابقة في $\frac{1}{\alpha}$ نحصل على:

$$\Delta Y = I\sigma$$

يتّضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة، يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار (مقلوب معامل رأس المال).

**-انتقادات نموذج دومار:**

طبقت نتائج هذا النموذج في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جداً، لكن رغم ذلك فقد تعرض للانتقادات للأسباب التالية[2]:

- يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول المتخلفة لكن الواقع خلاف ذلك بسبب ضعف الإدارة ونقص العمال الماهرين،ضعف القدرة على التخطيط وعدم كمال السوق، تجاهل النموذج للمستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة الدول المتخلفة.
- كما لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة فهناك مشاكل أخرى مثل:عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي،كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية. هذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته خصوصاً في الدول النامية.

**2-نموذج كالدور:**

[1]محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، ص142.

[2]نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، متاح على:< http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069>،(تاريخ الاطلاع 27 مارس 2019).

شكلت أفكار كالدور نظرية نمو والتوزيع بعد كينز بحيث كانت تتميز نظريته من خلوها من أفكار نيوكلاسيك والتي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي أعطت هذه نظرية أهمية بيرة لتراكم رأس المال والميل الحدي وتوزيع الدخل لتغير نمو اقتصادي قال الدور أن معدل نمو تراكم وقمع الدخل إلى أجور وأرباح بحيث:[1]

$$P\ W^2$$

$$Y = W + P$$

$$0 < SW < SP$$

تكون دوال ادخار كالآتي:

$$SW = SW^W \qquad SP = SP^P$$

يحصل على التوازن عن طريق ادخار واستثمار $I_S$

$$I = S = SW^W + SP^P$$

$$I = SW(Y - P) + SP^P$$

$$I = P(SP - SW) + SW^Y$$

$$\frac{1}{y} = \frac{P}{y}(SP - SW) + SW$$

$$\frac{P}{y} = \frac{1}{Y} - SW(\frac{1}{SP - SW})$$

**ثانيا:النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر**

**1-نظرية مراحل النمو ل"روستو**

[1] أحمد حسين الهيتي، دور سياسة نقدية والمالية في نمو اقتصادي، مجلة جامعة انبار العلوم.

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1960، أن عملية النمو الكامل تمر بخمسة مراحل، وهي مرحلة المجتمع التقليدي[1].

### 1-1 مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف، وسماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول أي ما قبل التاريخ من مظاهرها سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد ذات الاكتفاء الذاتي، تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات، تفشي الإقطاع، انخفاض الإنتاجية، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، وقد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة الصين، دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوروبا، وذلك كله في القرن الوسطى، وهذه المرحلة تكون عادة طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة.

### 2-1 مرحلة التهيؤ للانطلاق:

هي المرحلة الثانية من مراحل النمو عند "روستو"، من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي، فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به، بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد، زيادة معدل التكوين الرأسمالي(بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار)، بداية تخصص العمال في أنشطة معينة، بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي، ظهور الاستثمار(بناء الطرقات، المواصلات...)

لكن مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض لا يتجاوز حسب روستو في ذلك الوقت 15 دولار سنويا.

وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين.

### 3-1 مرحلة الانطلاق:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص106.

وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو، وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها، ومن مظاهرها إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع، إنشاء الصناعات الثقيلة، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل، ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% أو أقل إلى أكثر من 10%، بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة، بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا، تراوح الدخل- حسب روستو- بين 150و 200 دولار سنويا في ذلك الوقت، وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة مرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها بين 20و30 سنة.

### 1-4 مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدمات) بشكل متوازي، انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع، حيث يتراوح الدخل الفردي فيها بين 400و600 دولار.

### 1-5 مرحلة الاستهلاك الوفير:

وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، تكون الدولة فيها قد بلغت شوطا كبير في التقدم، ومن مظاهرها يعيش سكانها في سعة من العيش، الدخول الفردية مرتفعة جدا، لا تشكل في ظلها الضروريات (الغذاء السكن، الكساء...) الأهداف الرئيسية للفرد، زيادة الخيارات الاستهلاكية للفرد، رغم الصدى الكبير الذي لقيته هذه النظرية إلا أنها قوبلت من جهة أخرى بالنقد الشديد، وذلك من عدة جوانب منها مشكلة صعوبة التفريق بين المراحل، خصوصا بين المرحلة الثانية والثالثة، وإمكانية تضليل واضعي السياسات، الواقعة أثبت أن بعض الدول تجاوزت وتخطت بعض المراحل في مسيراتها التنموية مثل جنوب شرق آسيا، عدم القدرة على الجزم بإعادة تطبيق مراحلها على الدول المتخلفة حاليا، وفي تلك الظروف.[1]

### ثالثا:نظرية النمو الداخلي:

تسمى كذلك النظرية النمو الداخلي بنظرية الحديثة للنمو،وظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور

[1] أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص54-55.

هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابتا، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان[1].

### 3-1نقد النظرية الداخلية:

إن أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية، والتي تعتبر غير مواتية للدولة النامية.

وأن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية الإرتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب إهمال هذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين بلدين، كما أن الدراسات التطبيقية التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تصل على تأييد كبير، ورغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فهي تساهم في فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجارب البلدان النامية والمتقدمة، من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي[2].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص155.

[2] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص99.

**الخلاصة**

إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، تستحوذ قضية النمو الاقتصادي على فكر أغلب الاقتصاديين، وقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل حيث كان لآراء آدم سميث وريكاردو ومالتوس دور كبير في بعث هذه النظرية، والتي أشارت على أن النمو الاقتصادي محدود في الأمد الطويل، وقد كان نموذج هارود ودومار أول نموذج قدم لتفسير النمو الاقتصادي وقد ركز على الوضع المتوازن للاقتصاد وربط استمرار النمو بمعدل الادخار ومعدل النمو السكاني ومعامل رأس المال للناتج، وروبرت سولو الذي طرح نموذج من أهم الإسهامات في نظرية النمو الاقتصادي والذي اعتمد عامل التكنولوجيا كعامل خارجي الذي أدى إلى نقد هذا النموذج رغم قدرته على تفسير بعض الحالات، الأمر الذي ساهم في تشكيل نظرية النمو الداخلي والتي قدمت العديد من النماذج لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على تنمية رأسمال البشري والتي تمحورت حول تطور الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني. ولازالت الأبحاث في هذا المجال غير مكتمل ومازال العمل عليها ساري من أجل تحليل النمو الاقتصادي بأكثر نجاعة.

**تمهيد**

بعد ما عرضنا في الفصلين السابقين المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، آن لنا الآن التساؤل عن تأثير الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات التحليل الاقتصاد القياسي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محالة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في معدل النمو الاقتصادي معتمدا في ذلك على الدراسات السابقة كذلك استخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة هامة في فهم الظاهرة محل الدراسة وذلك باستعمال برنامج EVIWS09 ، وفي هذا السياق يتم أولا دراسة تطور للعلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي أما المبحث الثاني سنقوم بتقديم النموذج المستخدم في الدراسة والتعرف بالمتغيرات وفي المبحث الثالث سنقوم بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

## المبحث الأول:أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

شهدت الجزائر فترة عصيبة في تسعينيات القرن العشرين جراء الأزمات التي واجهتها، سواء الأمنية منها أو الاقتصادية، والمنجرة عن الانخفاضات الحادة في أسعار البترول، مما جعلت إيراداتها تنخفض بشكل ملحوظ، وسنحاول إبراز أهم التغيرات الحاصلة في النفقات بقسميها فيما يلي:

### المطلب الأول: تحليل تطور نفقات التجهيز

لدينا الجدول التالي يوضح نفقات التجهيز خلال الفترة 1994-2017

**جدول رقم(1-3) نفقات التجهيز خلال الفترة 1994-2017**

| السنوات | نفقات التجهيز | السنوات | نفقات التجهيز |
|---|---|---|---|
| 1994 | 212000000 | 2006 | 2376868000 |
| 1995 | 296900000 | 2007 | 1347988000 |
| 1996 | 301600000 | 2008 | 2304892500 |
| 1997 | 273500000 | 2009 | 2788434000 |
| 1998 | 208500000 | 2010 | 3331952000 |
| 1999 | 280884000 | 2011 | 2475487500 |
| 2000 | 965328164000 | 2012 | 2849854270 |
| 2001 | 415500000 | 2013 | 2240159060 |
| 2002 | 509678000 | 2014 | 2941714210 |
| 2003 | 613724000 | 2015 | 4079671730 |
| 2004 | 572657000 | 2016 | 1894204327 |
| 2005 | 543994000 | 2017 | 1386673120 |

**المصدر: الجريدة الرسمية**

يظهر الجدول أعلاه خلال الفترة 1994 نلاحظ تزايد مستمر في نفقات التجهيز يسبب المشاريع الإنمائية وبعد ذلك أخذت في التناقص إلى نسبة جد ضعيفة في بداية الخماسي الثاني من الألفية الثالثة وهذا راجع للعشرية السوداء. حيث سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري حيث بلغت عام 2000 حوالي965328164000 دج، كما أن نفقات التجهيز هذه تضاعفت عام 2005 بالمقارنة مع السنة الأولى من فترة الدراسة حيث بلغت 1200000000000دج، وصلت عام 2008 إلى 2017969196000، ومما سبق يمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز حسب الفترات التالية:

خلال الفترة 2000-2005 عرفت تزايد مستمر نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 2004 ب 572657000دج خلال سنة 2006 عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 2007-2008 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة، بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 2007 ب 1347988000دج، ارتفاع تكاليف الاستثمار والذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر.

مع بداية الألفية الثالثة عاودت نفقات التجهيز إلى التزايد حيث بلغت سنة 2010 مبلغ 3331952000دج من إجمالي النفقات العامة، كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ المشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2006 ضمن أفق حماية مكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على أولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والشغل وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة لتواصل الارتفاع إلى 1347988000دج سنة2007 ثم إلى 2304892500دج سنة 2008، وقد نتجت عن هذه الزيادة ارتفاع في نفقات البني التحتية الاقتصادية والإدارية التي تعتبر أهم النفقات، واستمرت بالارتفاع في سنة 2009إلى 2788434000دج وفي سنة 2010 ارتفعت بوتيرة ملحوظة حيث قدرت ب 3331952000دج ثم انخفضت إلى 2475487500دج في سنة 2011 وذلك راجعّ للأثر الايجابي لبرنامج دعم النمو خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وارتفعت سنة 2012 إلى 2849854270دج، وقد عرفت سنة 2013 انخفاضا قدر ب

2240159060دج وبعد هذا الانخفاض عادت نفقات التجهيز إلى الارتفاع من جديد سنة 2014 واستمرت في ارتفاعها سنة 2015 لتبلغ 4079671730دج نتج عن هذا الارتفاع القوى في نفقات التجهيز أساسا عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن، وخلال السنتين المواليتين انخفضت إلى 1386673120دج سنة 2017.

## المطلب الأول: تحليل تطور نفقات التسيير

لدينا الجدول التالي يوضح نفقات التسيير خلال الفترة 1994-2017

**جدول رقم(2-3) نفقات التسيير خلال الفترة 1994-2017**

| السنوات | نفقات التسيير | السنوات | نفقات التسيير |
|---|---|---|---|
| 1994 | 323272877 | 2006 | 1283446977000 |
| 1995 | 437975979 | 2007 | 1283446977 |
| 1996 | 547000000 | 2008 | 2017969196000 |
| 1997 | 640600000 | 2009 | 2593741485000 |
| 1998 | 771721650 | 2010 | 2837999823000 |
| 1999 | 817692715000 | 2011 | 3434306634000 |
| 2000 | 290239000 | 2012 | 4608250475000 |
| 2001 | 836294176000 | 2013 | 4225614484000 |
| 2002 | 1050166167000 | 2014 | 4714452366000 |
| 2003 | 1097385900000 | 2015 | 4972278494000 |
| 2004 | 1200000000000 | 2016 | 4807332000000 |
| 2005 | 1200000000000 | 2017 | 4591841961000 |

**المصدر:الجريدة الرسمية**

لقد عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزايد مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى إذ أن نفقات التسيير قد ارتفعت إلى212000000 دج سنة 1994، وبلغت ما يقارب 817692715000دج سنة 1999 ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،وقد بلغت سنة 2001 ما يقارب 836294176000دج نتيجة لارتفاع الأجور والرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي وخلال سنة 2003 وصلت نفقات التسيير إلى 1097385900000دج وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى زيادة الرواتب والأجور إلى بعض قطاعات الإدارة العامة، لتواصل الارتفاع لتبلغ أقصى حد لها سنة 2004 بقيمة 1200000000000دج وقد انخفضت نفقات التسيير سنة 2005 حيث بلغت 1200000000000دج ويعود هذا التراجع مقارنة لسنة 2004 أساسا إلى انخفاض تحويلات الجارية وكذا انخفاض الفوائد على الدين العام أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت لترتفع بعدها إلى 1283446977000دج سنة 2006 وفي سنة 2008 ارتفعت لتبلغ 2017969196000دج مقابل 1283446977دج وذلك بفضل ارتفاع في التحويلات الجارية، أما سنة 2009 فقد بلغت نفقات التسيير 2593741485000دج، وبالتالي فقد تميزت نفقات التسيير خلال هذه الفترة بارتفاعها السريع ويرجع سبب هذا التزايد إلى تزايد نفقات التسيير هذه البرامج وكذا التنمية البشرية التي اعتمدتها الدولة ، وقد تطورت أيضا بصورة كبيرة خلال الفترة من 2010-2012 إذ انتقلت من 3434306634000دج سنة 2011 إلى 4608250475000دج سنة 2012، وترجع هذه الزيادة تقريبا بصفة كلية إلى ارتفاع التحويلات الجارية بما فيها الخدمات العامة، وبصفة أخرى إلى نفقات المستخدمين وفي سنة 2013 انخفضت بشكل واضح لتصل إلى 4225614484000دج.

ارتفعت نفقات التسيير من جديد سنة 2014 وواصلت نموها في سنة 2015 حيث نتج عن هذا الارتفاع في النفقات الجارية عن الارتفاع في نفقات المستخدمين وتراجع ملحوظ خلال سنتين المواليتين ذلك راجع لتراجع التحويلات بما في ذلك الخدمات الإدارية.

## المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

هناك جدل قائم في الأدب الاقتصادي حول أهمية ودور الإنفاق العام في الاقتصاد، حيث يرى البعض أن الإنفاق العام بكل أشكاله بصرف النظر عما كان إنفاقا جاريا أو رأسمالي، له أثر سلبي على أداء النمو الاقتصادي، ويستند هذا القول إلى وجهة النظر القائلة أن مركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود حافز للربح وغياب المنافسة، وهو يتسم به النشاط الحكومي يجعل النشاط الحكومي دائما أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في مجمله وعلى النقيض من ذلك يرى البعض الأخر أنه في معظم اقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضها، ويبقى الجدل الدائر حول ما إذا كان الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص مكمل للاستثمار العام، أم أن هذا الأخير يعتبر طارد للاستثمار الخاص.

إن حجم القطاع العام ينمو مع نمو الدخل، وأن هذه العلاقة ضمنيا ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وإلى نمو الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه للقطاع العام، وهو ما يؤدي إلى نمو القطاع الحكومي في الاقتصاد، وحسب رأي العديد من الدارسين فإن نمو القطاع العام يعود إلى عدة أسباب أهمها:

-أن الطلب على السلع ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن)، وأن إرتفاع معدلات التحضر يؤدي إلى ارتفاع الطلب على البنية التحتية الاجتماعية، كما أن نمو التصنيع يؤدي إلى إيجاد نمو اقتصادي وعلاقات تعاقدية أكثر تطورا تم وجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، ومن ثم إلى توسع القطاع العام.

-كلما زاد الدخل في الاقتصاد ارتفع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة، كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

-إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى مع ما يصاحبه من تغيرات مالية على الميزانية، وعموما هناك إنفاق واسع النطاق حول أهمية الإنفاق العام الاستثماري كأداة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك استنادا للتوجه الداعم لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام باعتباره سبيلا إلى تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الإنفاق العام ليس هو المؤثر الوحيد في النمو الاقتصادي، ففي بعض الدول نجد

أن مساهمة القطاع الخاص لا تقل أهميته عن مساهمة القطاع العام مع الإشارة إلى أن القطاع الخاص يعتمد في الكثير من أنشطته الاقتصادية على المشاريع الممولة من القطاع العام.

وتتفق مختلف النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام في عملية النمو الاقتصادي، سواء تم النظر إلى هذه العملية من الوجهة الضيقة للنمو الاقتصادي.

وإن معرفة الأثر الذي يتركه الإنفاق العام في النمو الاقتصادي يتحدد من خلال التركيز بدقة على الأثر الذي يتركه التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد ومن ثم انعكاس ذلك على زيادة الدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمار الذي خلق في هذه المرحلة الزمنية الدخل الضروري لاستخدام الطاقة الإنتاجية استخداما شاملا يساهم في نمو الموجودات الرأسمالية، أي سيوسع الطاقة الإنتاجية من جديد بما يفوق المقدار الذي كان سائدا مما يتطلب بالضرورة استثمارات جديدة يفوق حجمها حجم الاستثمارات وهذه الاستثمارات هي التي ستخلق في الوقت ذاته الدخل الجديد الضروري لشراء السلع الممكن إنتاجها بصورة متزايدة، وبذلك يتضح أن أثر الاستثمار في كل من حجم الطاقة الإنتاجية ومستوى الدخل هو المحور الأساسي الذي تدور حوله نظرية النمو الاقتصادي.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL )، وأبرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وقبل كل ذلك سيتم تناول أهم خطوة قبل دراسة أي نموذج وهي إستقرارية السلاسل الزمنية.

### المطلب الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشكلات في التحليل والاستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، لذلك لابد من التحقق من سكون السلسلة الزمنية لكل متغير في

النموذج، وهناك عدة مؤشرات تدل على أن تقدير النموذج يكون زائفاً بسبب عدم إستقرار السلاسل الزمنية منها:

**1-** قيمة معامل التحديد ($R^2$) أكبر من إحصائية دربن واتسون (DW) أي إن ($R^2 > DW$).

**2-** وجود ارتباط تسلسلي ذاتي.

**3-** زيادة المعنوية الإحصائية بدرجة كبيرة للمعلمات المقدرة.

✓ **خصائص إستقرارية السلاسل الزمنية**

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تمتلك الخصائص الآتية:

➢ ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن

$$E(Y_t) = E(Y_{t+m}) = \mu \qquad \forall_t ، \forall_m \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

➢ ثبات التباين عبر الزمن.

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2 \qquad \forall_t \ldots\ldots (2)$$

➢ امتلاك السلسلتين ارتباط مشترك ($Cov$) معتمد على الإزاحة ($k$) فقط (ثبات التغاير).

$$Cov(Y_t . Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Y_k \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

$\mu$ الوسط الحسابي ، $\delta^2$: التباين ، $Y_{t+k}$: معامل التباين المشترك (التغاير).

وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، واختبار جذر الوحدة هو اختبار للسكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية، ومن أشهر اختبارات الاستقرارية وأكثرها استخداما: اختبار ديكي فولر البسيط والمطور واختبار فيليبس وبيرون.

### 1- اختبار ديكي فولر Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)

طور كل من (Dickey-Fuller) عام (1981) صيغتهم البسيطة لاختبار طبيعة السلاسل الزمنية، وذلك من أجل تفادي السلبيات التي تحتويها تلك الصيغة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، حيث إن البواقي في نموذج الانحدار البسيط غالباً ما تكون مرتبطة ذاتياً، ولتفادي ذلك يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع، ويطبق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال تقدير واحد أو أكثر من النماذج الآتية :

النموذج الأول:نموذج انحدار ذاتي من الرتبة الأولى:

$$\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:نموذج انحدار ذاتي مع وجود حد ثابت:

$$\Delta Y_t = C + \rho * Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث: نموذج انحدار ذاتي مع وجود اتجاه عام:

$$\Delta Y_t = C + \beta t + \rho * Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ أن:

$\Delta$: الفرق الأول. $\rho.\beta$ المعلمات المطلوب تقديرها. $Y_t$ : المتغير المراد اختباره.

$\varepsilon_t$: عنصر الخطأ العشوائي. $t$ : الزمن على شكل اتجاه عام. $C$ :الثابت

حيث يتم البدأ دراسة استقرارية السلسلة حسب طريقة ديكي فولر المطور بالنموذج الثالث الذي يحتوي على اتجاه عام والحد الثابت حيث نختبر معنوية الاتجاه العام، فإن كان الاتجاه العام معنويا معناه هذا هو النموذج الأمثل والسلسلة لا يمكن أن تكون مستقرة فنختبر فيه وجود جذر الوحدة ($\rho$) لتحديد ما إذا كانت السلسلة إما من النوع DS والتي هي عبارة عن سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل أو من النوع TS والتي هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرارية لها اتجاه عام محدد فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي مساوي للصفر تباينه ثابت[1].

[1] ناظم عبد الله عبد المحمدي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة(1985-2015)، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، 2018، ص117.

أما إذا كان الاتجاه العام غير معنوي فنذهب إلى **النموذج الثاني** الذي يحتوي على حد ثابت ونبدأ باختبار معنوية الحد الثابت C، فإن كان معنويا معناه أن هذا النموذج المناسب لاختبار جذر الوحدة (**ρ**) فنقوم باختباره لتحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم غير مستقرة من النوع DS.

أما إن كان الحد الثابت غير معنوي فهذا يعني أن هذا النموذج غير مناسب فنذهب إلى **النموذج الأول** والذي لا يحتوي على اتجاه عام ولا على حد ثابت ونختبر فيه جذر الوحدة مباشرة لتحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة من النوع DS، وبهدف جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروقات لهذه السلسلة بداية من الفرق الأول فالثاني وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة.

أما اختبار ديكي فولر المطور فقد تم تطويره من أجل تفادي السلبيات التي تحتويها تلك الصيغة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، وفي النموذج المطور $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ هو عبارة عن صدمات عشوائية افتراضيا ولا يوجد أي دليل على أن الأخطاء مرتبطة، وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\varphi_1| < 1$، وتتمثل النماذج الثلاثة فيما يلي:

النموذج الرابع: $$\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس: $$\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta Y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

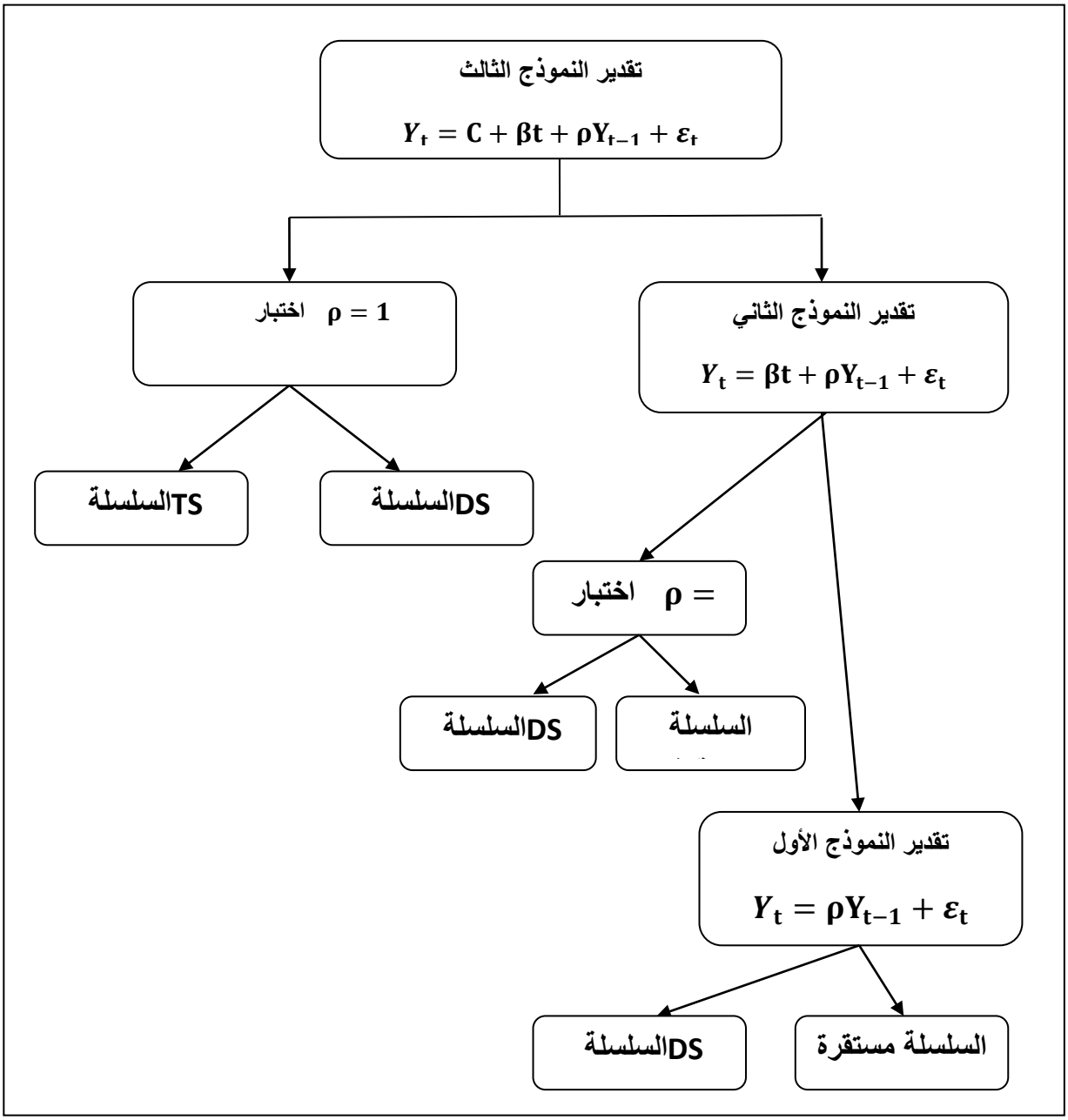
النموذج السادس: $$\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta Y_{t-j+1} + C + \beta t + \varepsilon_t$$

ويتم إجراء الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق غير أن الجداول الإحصائية مختلفة ويمكن تحديد قيمة (**ρ**) من خلال معيار Akaike أو معيار Schwarz وبعد ذلك انطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة (**ρ**) يتم تقدير نموذج ($\rho - 1$) فترة تأخير ثم ($\rho - 2$) فترة تأخير إلى غاية أن يكون معامل (**ρ**) معنويا [1].

وفيما يلي مخطط لتوضيح صحة الفرضية $H_0$ أو نفيها:

[1] Bourbonnais, regis ,cours et exercice corriges d econometrie ,9e edition, dunod,paqris, 2012 , p164.

الشكل(3-3): ملخص يمثل منهجية اختبار ديكي فولر البسيط أو المطور




المصدر:عودة الدليمي، عفات علام مالك، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي في الفترة(1985-2015)، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، العراق، 2018.

### 1- اختبار فليبس وبيرون

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فليبس بيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (ADF )ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل

1-2 تقدير بواسطة( OLS )النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات مرافقة

2-2 تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{i=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t^2$ تمثل البواقي.

3-2 تقدير المعامل المصحيح $s_I^2$، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{t=1}^{I}\left(I - \frac{i}{I+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية $T$ ، على النحو التالي: $I \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{29}$

4-2 حساب إحصائية فليبس وبيرو: $t_{\emptyset}^* = \sqrt{K} * \frac{(\hat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\emptyset}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\emptyset}}{\sqrt{K}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$، والذي يساوي

في الحالات التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول مال كينون[1].

### 2- اختبار *kpss1992*

اقترح( *kwiatkow phillips schin1992* )استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار( *kpss*) على المراحل التالية[1] :

[1] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 212.

1. فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{t=1}^{t} \hat{\varepsilon}_t$
2. نقدر التباين الطويل الأجل $s_I^2$ بنفس طريقة اختبار فليبس بيرون.
3. نحسب إحصائية $kpss$ من العلاقة: $LM = \frac{1}{s_i^2} \frac{\sum_{t=1}^{T} s_t^2}{T^2}$

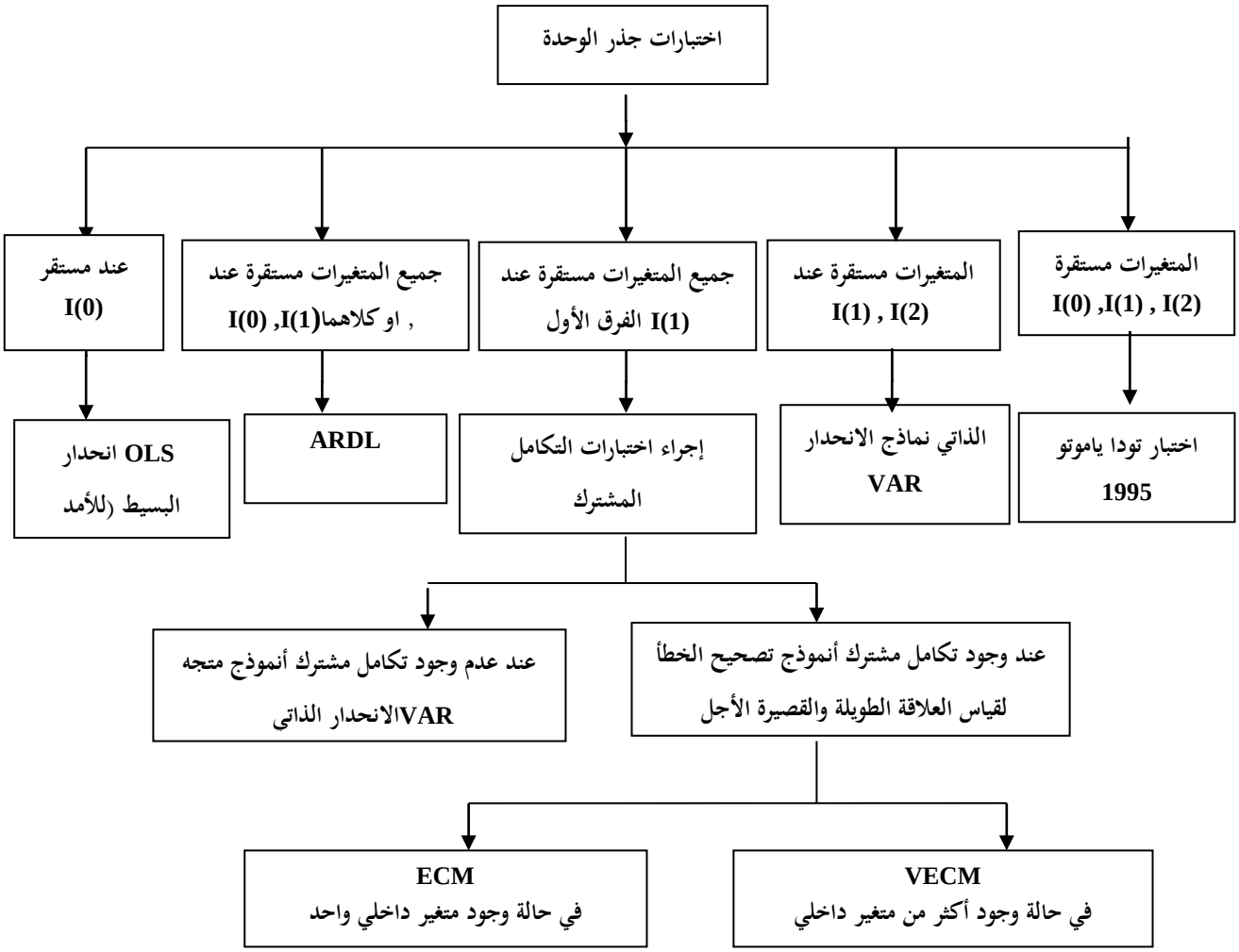
- نرفض فرضية العدم فرضية الاستقرارية: إذا كانت الإحصائية المحسوبة $LM$ أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف $kwiatkow\ phillips\ schin1992$ .
- نقبل بفرضية الاستقرارية: إذا كانت الإحصائية $LM$ أصغر من القيمة الحرجة.

## المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)

إن سكون السلسلة الزمنية عند المستوى الأصلي أو عند الفرق الأول أو عند كليهما هو الذي يحدد نوع النموذج أو الاختبار الإحصائي (اختبار التكامل المشترك) المستخدم في القياس والتقدير كما موضح في الشكل الآتي:

[1] شيخي محمد، نفس المرجع السابق، ص 213.

**الشكل رقم (1-3) هيكل اختبار جذر الوحدة**




**Source : Muhammad Saeed Ass Meo , Superior Uneversity Lahore , pakistan.**

وبعد إجراء اختبارات السكون (الإستقرارية) يتحدد نوع الاختبار المناسب. وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها اختبار سكون السلاسل الزمنية منها:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية( *ARDL*) التي طورها كل من( Pesaran (1997 )، Shinand and sun (1998))، وكل من Pesaran and Al (2001).

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار *ARDL* يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد

لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية(2)I كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطريقة الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانج 1987 ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة داربن واتسونDW أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن في إطار نموذجVAR.

ومن بين مميزاته أيضا[1]:

**1-** إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في الأنموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

**2-** إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا الأنموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية .

**3-** إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في الأنموذج، والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى- Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي **I**(0) و **I**(1) أو مزيج منهما.

**4-** إن استخدام هذا الأنموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

**5-** إن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام.

**6-** إن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وإن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

**7-** من خلال نموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتُعدّ معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأُخرى لاختبار التكامل المشترك.

إن نموذج *ARDL* يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبار التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج *ARDL* أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة.

[1] دحماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، دراسة قياسية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 27 (6)، 2013، 31.

نموذج *ARDL* يمكننا من فصل تأثير الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك في الطرق الأخرى مثل E-Granger وJohansen .

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC) .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran and Al(2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة ب (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta VarY_t = \alpha + \beta_1 VarY_{t-1} + \beta_2 VarX_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarX_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل $\beta$ معلمات العلاقة طويلة الأمد بينما تعبر معلمات الفروق الأولى $(\gamma_2، \gamma_1)$ معلمات الفترة القصيرة في حين أن $\alpha$ و$\varepsilon$ تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار(Wald test)، نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran and Al(2001) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran and Al (2001) بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(0)، أو تكون عند نفس الدرجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل[1].

## I. اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق.

إذ يتم اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأُولى لقيم المتغيرات من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:

**1-** معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$FPE_{(P)} = \left[\frac{T + P - k}{k - p.k}\right]^{k} . \det \sum e \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

**2-** معيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion-1973) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$AIC_{(P)} = Ln\left[det(\sum e)\right] + \frac{2k^2 P}{T} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

**3-** معيار معلومات شوارز(Schwarz Criterion-1978) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$SC_{(P)} = Ln\left[det(\sum e)\right] + \frac{2k^2 P\, Ln\,(T)}{T} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

[1] سماحي أحمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2002-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد(19)، 2018، ص163-164.

**4-** معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$H.Q_{(P)} = Ln\left[det(\sum e)\right] + \frac{2k^2 P\ Ln.Ln\ (T)}{T}$$

**5-** معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test).

إذ أن:

K: عدد المتغيرات في الأنموذج. T: عدد المشاهدات. P: عدد فترات الإبطاء.

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي الأنموذج.

وتتفق جميع تلك الاختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الاختبار.

## II. منهج اختبار الحدود ( Bounds Testing Approach )

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في الأنموذج بواسطة اختبار (Wald) أو إحصاءة اختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وإدراج متغير الاتجاه في التقدير. وتحسب قيمة إحصاءة (F) وفق الصيغة الآتية:

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n-k)}$$

إذ إن :

**SSeR**: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$H_0 : B_1 = B_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = B_{K+1} = 0$$

**SSeu**: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots \neq B_{K+1} \neq 0$$

**M**: عدد معلمات الأنموذج المقيد. **n**: عدد المشاهدات (حجم العينة). **k**: عدد المتغيرات.

وبعد احتساب قيمة إحصاءة (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل (Pesaran et.al) عام (2001)، ونظراً لأن اختبار(F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:-

- قيمة الحد الأدنى، وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر **I(0)**.
- قيمة الحد الأعلى، وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأُولى **I(1)**.

ويكون القرار على ثلاث حالات:

**1-** إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

**2-** إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

**3-** إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة تقع بين الحدين الأعلى والأدنى لقيمة (F) الجدولية، فان النتائج تكون غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وسيتم اتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحتسبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأدنى إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر**I(0)** ، أما إذا كانت متكاملة من الرتبة الواحد الصحيح **I(1)**، فسيتم اتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحتسبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى.

## III. تقدير معلمات أنموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM).

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات الأنموذج (ARDL) للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM) وفق المعادلة (46) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد الأنموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأُولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءة (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح. وقبل اعتماد هذا الأنموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا الأنموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

**1-** اختبار مضروب لاقرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي.

Lagrange Multiplier Test of Residual { Brush-Godfrey} (BG)

**2-** اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)

**3-** اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية. Jarque Bera (JB)

**4-** اختبار مدى ملائمة تحديد الأنموذج من حيث الشكل الدالي. Ramsey (RESET)

**5-** اختبار الازدواج الخطي (التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة). Multicolinearty Test

## IV. اختبار إستقرارية معلمات أنموذج (ARDL).

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير يمكن استخدام أحد الاختباريين الآتيين.

**1-** اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة.
Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

**2-** اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.
Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ)

ويُعد هاذين الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما: مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير، وكذلك توضح مدى وجود أي تغير هيكلي في البيانات. ووفقاً لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ للأنموذج (ARDL) إذا وقع الخط البياني لاختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، في حين تكون المعاملات لا تتسم بالاستقرارية الهيكلية إذا وقع الخط البياني للاختبارات خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

## V. اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر.

نظراً لأن جودة النتائج المقدرة تعتمد على قوة الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر، ولأجل أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أُسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها، يجب التأكد من تمتع الأنموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير.

ولتحقيق ذلك تستخدم عدة معايير لقياس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية الكلية القياسية ومن أهمها:-

### 1- معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality Coefficient)

يُعدّ من المعايير الشائعة في قياس واختبار القدرة التنبؤية للأنموذج القياسي والتحقق من دقة التنبؤات، ويحتسب وفق الصيغة الآتية:

$$T = \sqrt{\frac{\sum(Si - di)^2}{\sum di^2}}$$

إذ إن:

T: معامل ثايل. Si: التغير المتوقع في القيمة المتنبأ بها للظاهرة (المتغير التابع).

di: التغير الفعلي في قيم المتغير التابع.

فإذا كانت (di=Si) فإن المعامل (T=0)، وهذا يدل على مقدرة الأنموذج عالية على التنبؤ. أما إذا كانت (Si=0) فإن المعامل (T=1)، وهذا يعكس ضعف قدرة الأنموذج على التنبؤ، أي لا يوجد تغير متوقع عبر الزمن ويكون ثابتاً لهذا فإن ($\widehat{Y}_F = a$). أما إذا كانت قيمة المعامل (T) أكبر من الواحد الصحيح، فهذا يعني انخفاض قدرة الأنموذج على التنبؤ وبذلك فإن ($0 \leq T \leq \infty$).

**2- معيار نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ)**: وتتكون من ثلاث نسب هي:

أ. نسبة التحيز (BP) Bias Proportion

ب. نسبة التباين (VP) Variance Proportion

ج. نسبة التغاير (CP) Covariance Proportion

ومن الجدير بالذكر أن هناك معايير أُخرى تستخدم في اختبار القدرة التنبؤية للأنموذج القياسي نذكر منها:

اختبار معنوية الفرق بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الحقيقية: ويعتمد هذا المعيار على التنبؤ بعد التحقق (Ex-Post Forecast) في اختبار مقدرة الأنموذج على التنبؤ، ويعتمد هذا الاختبار على اختبار (t).

- معامل جانس: ويقيس قدرة الأنموذج على التنبؤ خلال فترة العينة (n) ويستكمل للفترة المستقبلية ما بعد العينة (m).

## المطلب الثالث: التعرف على متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة هي عبارة عن بيانات سنوية خاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من (1994-2017).

وفي ما يلي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة:

– **الناتج المحلي الإجمالي**: الذي يمثل المتغير التابع في نموذج الدراسة حيث يرمز له بالرمز $pib$ يعرف هذا الأخير بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل الموطنين والتي تدخل في إنتاج سلع أخرى، في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة وقد تم أخذ بيانات هذا المتغير من البنك الدولي.

– **نفقات التسيير**: التي تمثل المتغير المستقل في نموذج الدراسة حيث يرمز لها بالرمز$dg$ والتي هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، أي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية[1] وقد تم أخذ بيانات هذا المتغير من الجريدة الرسمية.

– **نفقات التجهيز**: التي تمثل المتغير المستقل في نموذج الدراسة حيث يرمز لها بالرمز$dm$ والتي هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تنمية مستدامة[2] وقد تم أخذ بيانات هذا المتغير من الجريدة الرسمية.

وبعد التعرف على المتغيرات يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$pib = f(dm\ ،\ dg،\ \varepsilon_i،).$$

حيث أن:

$i$:يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة (1994-2017).

$pib$: يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقاسا بالدينار الجزائري.

$dm$:تمثل نفقات التجهيز مقاسا بالدينار الجزائري

$dg$:تمثل نفقات التسيير بالدينار الجزائري.

$\varepsilon_i$:يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

[1] طاوش فندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص47.

[2] نفس المرجع سابق، ص 48.

وتم تحويل هذه المعادلة إلى الصيغة اللوغاريتمية لتأخذ الشكل التالي:

$$lpib = f(ldm\ ،\ ldg\ ،\varepsilon_i،).$$

حيث أن:

$lpib$ يمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقاسا بالدينار الجزائري

$ldm$:تمثل لوغاريتم نفقات التجهيز مقاسا بالدينار الجزائري

$ldg$:تمثل لوغاريتم نفقات التسيير مقاسا بالدينار الجزائري.

## المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

بعد دراسة بعض خصائص النموذج المستخدم والتعرف على متغيرات الدراسة سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة وهذا ما سنتطرق إليه تاليا.

### المطلب الأول: دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، حيث تعتبر هذه المرحلة جد مهمة في بناء النموذج وتعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية وكذا على الاختبارات الإحصائية المناسبة.

**أولا:دراسة الاستقرارية**

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار Dickey and Fuller المطور والذي قد تطرقنا إليه سابقا.

**الجدول(3-3):نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر المطور( لوغاريتم المتغييرات)**

| المتغيرات | | | المستوى | الفرق الأول |
|---|---|---|---|---|
| lpib | النموذج (3) | الاتجاه العام | (0.4333) | 0.2834 |
| | | الثابت | 0.365 | 0.0027 |
| | | جذر الوحدة | 0.9367 | 0.0203 |
| | النموذج (2) | الثابت | 0.1803 | 0.0019 |
| | | جذر الوحدة | 0.6182 | 0.0096 |
| | النموذج (1) | جذر الوحدة | 1.0000 | //////// |
| ldg | النموذج (3) | الاتجاه العام | 0.0040 | |
| | | الثابت | 0.0002 | |
| | | جذر الوحدة | 0.0078 | |
| | النموذج (2) | الثابت | /////////// | |
| | | جذر الوحدة | ////////////// | |
| | النموذج (1) | جذر الوحدة | ////////////// | |
| ldm | النموذج (3) | الاتجاه العام | 0.0332 | |
| | | الثابت | 0.0005 | |
| | | جذر الوحدة | 0.0049 | |
| | النموذج (2) | الثابت | ////////////// | |
| | | جذر الوحدة | ////////////// | |
| | النموذج(1) | جذر الوحدة | ////////////// | |

**المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EVIEWS**

**تحليل النتائج (دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة)**

- ✓ **دراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي *lpib***

1- **السلسلة *lpib***

**أ- النموذج (3)**

**-اختبار وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام(b)**

$H_0: b = 0$ (عدم وجود مركبة الاتجاه العام)

$H_1: b \neq 0$ (وجود مركبة الاتجاه العام)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاتجاه العام 0.433 أكبر من مستوى المعنوية5%، حيث يتم قبول$(H_0)$ أي عدم وجود مركبة الإتجاه العام، وبذلك يتم الانتقال إلى النموذج الثاني.

**ب- النموذج (2):**

**-اختبار وجود أو عدم وجود الثابت(c)**

$H_0: c = 0$ (عدم وجود الحد الثابت)

$H_1: c \neq 0$ (وجود الحد الثابت)

القيمة الاحتمالية للحد الثابت هي 0.1803 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود الحد الثابت حيث يتم الانتقال إلى النموذج الموالي.

**ت- النموذج (1):**

**-اختبار وجود أو عدم وجود جذر الوحدة(∅)**

$H_0: \emptyset = 1$ (وجود الجذر الوحدوي)

$H_1: \emptyset < 1$ (عدم وجود الجذر الوحدوي)

نلاحظ من النتائج أن القيمة الاحتمالية هي 1 أي أكبر من مستوى المعنوية 5% أي نقبل فرضية العدم، أي وجود جذر الوحدة ومنه فإن السلسلة() غير مستقرة وهي من نوع () ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(lpib) = lpib - lpib(-1)$$

**2-السلسلة $D(lpib)$**

**أ- النموذج (3):**

**-اختبار وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام(b)**

$$H_0: b = 0 \text{ (عدم وجود مركبة الاتجاه العام)}$$
$$H_1: b \neq 0 \text{ (وجود مركبة الاتجاه العام)}$$

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاتجاه العام 0.283 أكبر من مستوى المعنوية5%، حيث يتم قبول$(H_0)$ أي عدم وجود مركبة الإتجاه العام، وبذلك يتم الانتقال إلى النموذج الثاني.

**ب- النموذج (2):**

**-اختبار وجود أو عدم وجود الثابت(c)**

$$H_0: c = 0 \text{ (عدم وجود الحد الثابت)}$$
$$H_1: c \neq 0 \text{ (وجود الحد الثابت)}$$

القيمة الاحتمالية للحد الثابت هي 0.0019 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة أي وجود الحد الثابت وبهذا نقوم بالتحقق من وجود جذر الوحدة حيث نلاحظ أن قيمة proba=0.0069 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أي عدم وجود جذر الوحدة، ومنه السلسلة مستقرة في الفرق الأول.

✓ **دراسة إستقرارية سلسة لوغاريتم نفقات التسيير**

**1- السلسلة** ldg

**أ- النموذج (3):**

نلاحظ أن الإتجاه العام معنوي حيث proba=0.004كما أن قيمة المعنوية النموذج0078.0=proba أقل من مستوى المعنوي 5% أي عدم وجودجذر الوحدة ومنه السلسلة مستقرة في المستوى.

✓ **دراسة إستقرارية سلسة لوغاريتم نفقات التجهيز**

### 1- النموذج(3)

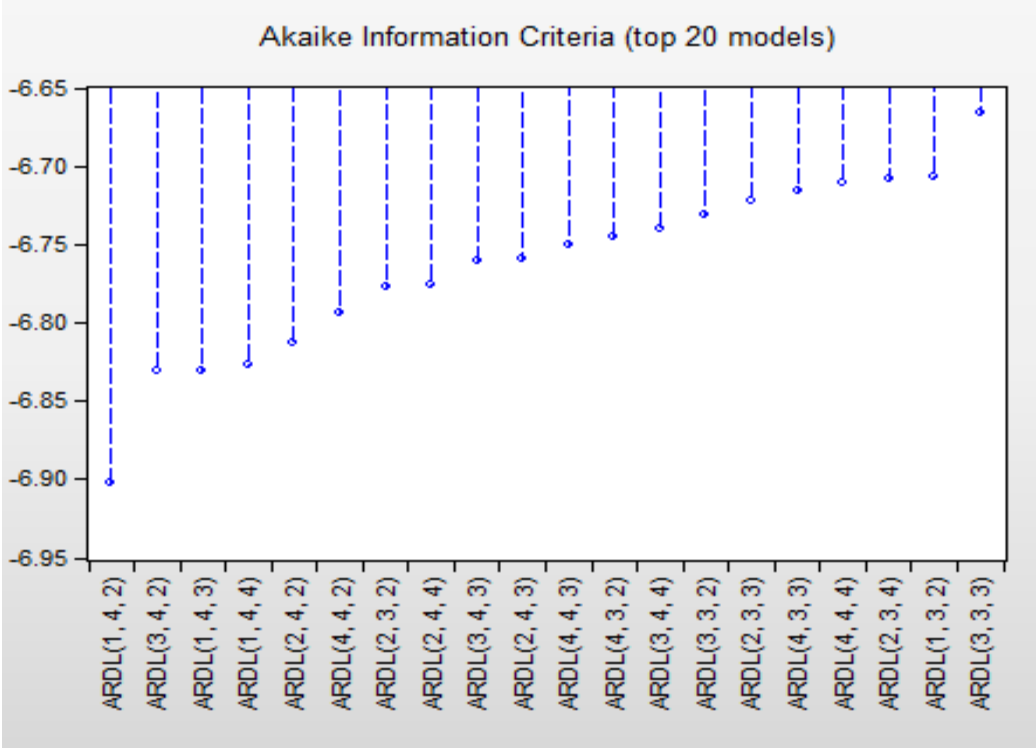
نلاحظ أن الإتجاه العام معنوي حيث proba=0.0332كما أن قيمة المعنوية النموذجproba=0.0049 أقل من مستوى المعنوي 5% أي عدم وجودجذر الوحدة ومنه السلسلة مستقرة في المستوى.

**ثانيا: اختبارالحدود للتكامل المشترك:**

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود يجب أولا تحديد الإبطاءات الممكنة ويتم تحديد درجة التأخير الأقصى عند التقدير بالاعتماد على البيانات وحجم العينة وتم تحديدها ب(4) ومن ثم تحديد درجات التأخير حسب معيار(AIC) AKAIKE ومعيار (SCI)SCHWARZ.

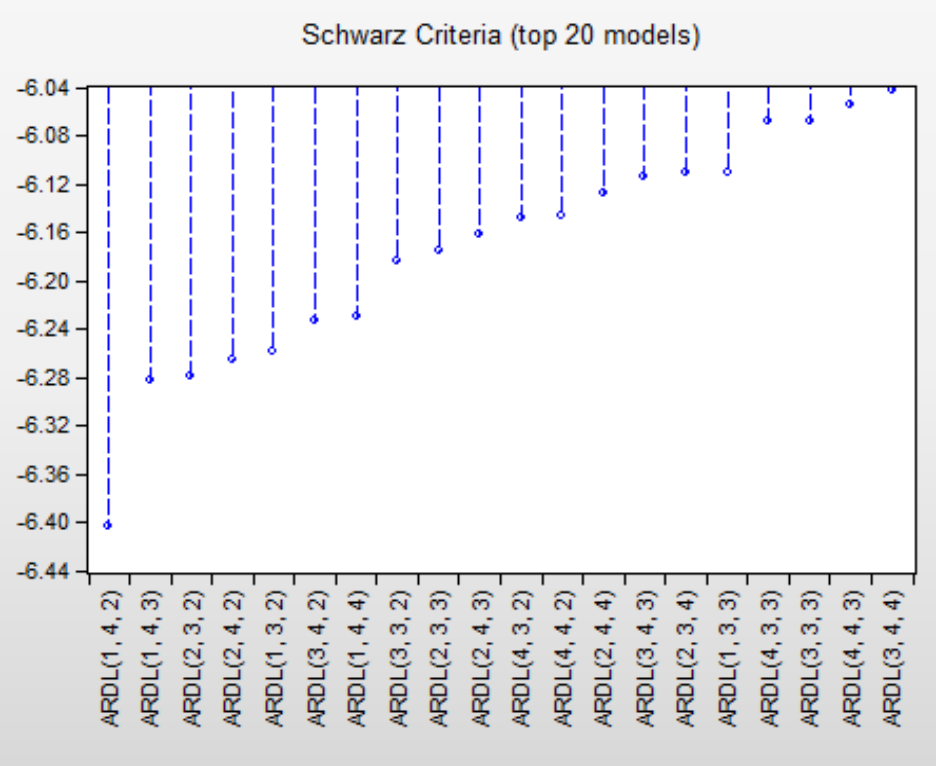
وقد تم التوافق في دراستنا بين هذين المعيارين على نفس النموذج الأمثل وكانت النتائج موضحة في الشكلين التاليين

**الشكل(3-3) النموذج الأمثل حسب معيار AIC**




**المصدر: مخرجات EVIEWS.**

**الشكل(4-3): النموذج الأمثل حسب معيارSIC**




**المصدر: مخرجات EVIEWS**

الشكلين السابقين يوضحان أفضل 20 نموذج حسب معيار المعلومات المستخدم حيث نلاحظ أن أمثل نموذج هو ARDL(1.4.2) وباعتباره يملك أدنى قيمة حسب المعيارين السابقين.

وتم تقدير معادلة ال(ARDL) كالتالي:

LPIB = 0.9232*LPIB(t-1) -0.00147*LDM - 0.0018*LDM(t-1) + 0.0012*LDM(t-2) + 0.00318*LDM(t-3) + 0.0023*LDM(t-4) - 0.0020*LDG + 0.0005*LDG(t-1) + 0.00264*LDG(t-2) + 5.7492*LDG(t-3) + 0.0009*LDG(t-4) + 2.14550

وبعد معرفة أمثل نموذج يمكننا إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الآتي:

**جدول(4-3) اختبارالحدود للتكامل المشترك**

| Test Statistic | Value | k |
|---|---|---|
| F-statistic | 9.910788 | 2 |

Critical Value Bounds

| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
|---|---|---|
| 10% | 3.17 | 4.14 |
| 5% | 3.79 | 4.85 |
| 2.5% | 4.41 | 5.52 |
| 1% | 5.15 | 6.36 |

**المصدر: مخرجات EVIEWS**

من خلال الجدول أعلاه وباستخدام منهج الحدود نلاحظ أن القيمة الإحصائية لفيشر (F )المحسوبة (9.910788) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة(المجدولة) ومنه نقبل الفرضية البديلة أي يوجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الدراسة.

## المطلب الثاني: تقدير نموذج (ARDL)

بعد إثبات والتأكد عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي يتم الانتقال لتقدير معلمات النموذج في المديين الطويل والقصير ومعامل تصحيح الخطأ ومعرفة المدة المتوقعة لتحقيق التوازن بين المديين ومعادلة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة معرفة بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y_t = C + \gamma Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_i \cdot 1 * \Delta(Y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k} a_i \cdot 2 * \Delta(X_{t-1}) + \varepsilon_t$$

**أولا: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل**

عند تقدير معلمات الأجل الطويل تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

**الجدول (5-3) تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل**

Long Run Coefficients

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LDM | -0.026526 | 0.028040 | -0.946037 | 0.3614 |
| LDG | 0.071800 | 0.008842 | 8.120326 | 0.0000 |
| C | 27.867237 | 0.670500 | 41.561856 | 0.0000 |

**المصدر : مخرجات EVIEWS**

من خلال نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يتأثر بنفقات التسيير ايجابا حيث كان تأثيرها موجب ومعنوي ونفقات التجهيز غير معنوي.

## 1- تقدير معلمات الأجل القصير

بعد تقدير معادلة الأجل الطويل يأتي دور تقدير معلمات الأجل القصير والجدول التالي يوضح نتائج التقدير

**الجدول(6-3) تقدير معلمات الأجل القصير**

Cointegrating Form

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LDM) | -0.001471 | 0.001436 | -1.024128 | 0.3357 |
| D(LDM(-1)) | -0.001261 | 0.001436 | -0.878213 | 0.4054 |
| D(LDM(-2)) | -0.003187 | 0.001341 | -2.376674 | 0.0448 |
| D(LDM(-3)) | -0.002362 | 0.001205 | -1.960487 | 0.0856 |
| D(LDG) | -0.002054 | 0.000901 | -2.279433 | 0.0521 |
| D(LDG(-1)) | -0.002656 | 0.001135 | -2.341455 | 0.0473 |
| D(LDG(-2)) | -0.000057 | 0.001132 | -0.050790 | 0.9607 |
| D(LDG(-3)) | -0.000945 | 0.001052 | -0.897585 | 0.3956 |
| CointEq(-1) | -0.076786 | 0.032865 | -2.336386 | 0.0477 |

Cointeq = LPIB - (0.0460*LDM + 0.0275*LDG + 27.9414 )

**المصدر: بالمخرجات EVIEWS**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر في الأجل القصير بنفقات التجهيز حيث كان تأثيرها سلبي و معنوي بتأخيرين أي كلما تزيد نفقات التجهيز بوحدة واحدة ينخفض الناتج المحلي الإجمالي ب0.003187 ، أما نفقات التسيير كان تأثيرها سلبي ومعنوي بتأخير واحد أي كلما ارتفعت نفقات التسيير بوحدة واحدة ينخفض الناتج المحلي الإجمالي ب0.002656

- **معامل تصحيح الخطأ**

ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ (0.076786-) سالب ومعنوي وهذا مايزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أي أنه في كل سنة يتم تصحيح مامقداره 7.67% من الاختلال الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سيتحقق التوازن بعد فترة مقدارها 13سنة وستةأيام.

(تم استخراج المدة بالعلاقة التالية:1/0.076786)

## المطلب الثالث: دراسة صلاحية النموذج ( ARDL)

لدراسة صلاحية النموذج لابد من إجراء الإختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين وهل أخطأ النموذج تتوزع توزعا طبيعيا وكذا الشكل الدالي الذي افترضناه هل يعتبر الأمثل أم هناك أخطأ في توصيف إستقرارية النموذج.

**أولا: الاختبارات التشخيصية**

### 1-1 اختبار الارتباط الذاتي:

من أجل إختبار عدم وجود مشكلة إرتباط الذاتي وسنقوم باستخدام LM-TEST وكانت النتائج كالتالي:

**جدول(7-3)نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.220104 | Prob. F(2,6) | 0.3592 |
| Obs*R-squared | 5.204106 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0741 |

**المصدر: مخرجات EVIEWS**

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث أن القيمة الاحتمالية ل F- STATISTIC المساوية ل 0.3592 أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

**2-1 اختبار عدم ثبات التباين**

من أجل إختبار عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين وسنقوم باستخدام( ARCH ) وكانت النتائج كالتالي:

**جدول(8-3) نتائج إختبار عدم ثبات التباين**

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.286914 | Prob. F(1,17) | 0.2724 |
| Obs*R-squared | 1.337096 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2475 |

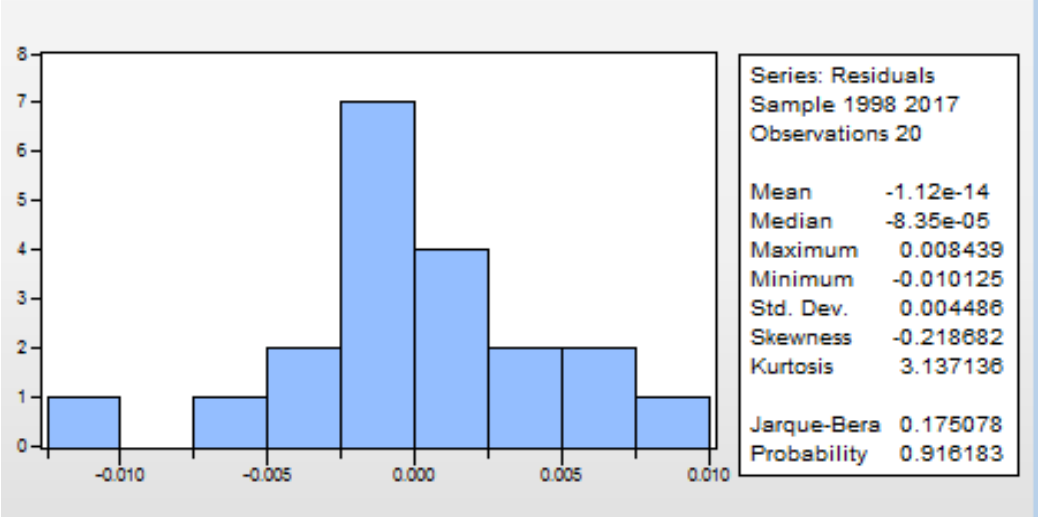
**المصدر: مخرجات EVIEWS**

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث أن القيمة الاحتمالية لF- STATISTIC المساوية ل0.2724 أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

**3-1اختبار التوزيع الطبيعي:**

من الضروري حتى تتأكد لنا صلاحية النموذج أن تكون أخطاء التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا، وكان توزيع الأخطاء ممثلة في الشكل التالي:

**الشكل(4–3) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**




**المصدر: مخرجات EVIEWS**

من خلال الشكل أعلاه يتبن أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن بواقي المعادلة تتوزع توزيعا طبيعيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار JARQUE- BERA 0.916183 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% .

## 4–1 اختبار ملائمة النموذج

هو الخاص بمدى ملائمة النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج و الموضح في الجدول التالي:

**جدول(4–9) اختبار ملائمة النموذج**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LPIB LPIB(-1) LDM LDM(-1) LDM(-2) LDM(-3) LDM(-4) LDG LDG(-1) LDG(-2) LDG(-3) LDG(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 0.419955 | 7 | 0.6871 |
| F-statistic | 0.176362 | (1, 7) | 0.6871 |

F-test summary:

| | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|---|---|---|---|
| Test SSR | 9.40E-06 | 1 | 9.40E-06 |
| Restricted SSR | 0.000382 | 8 | 4.78E-05 |
| Unrestricted SSR | 0.000373 | 7 | 5.33E-05 |

**المصدر: مخرجات EVIEWS**

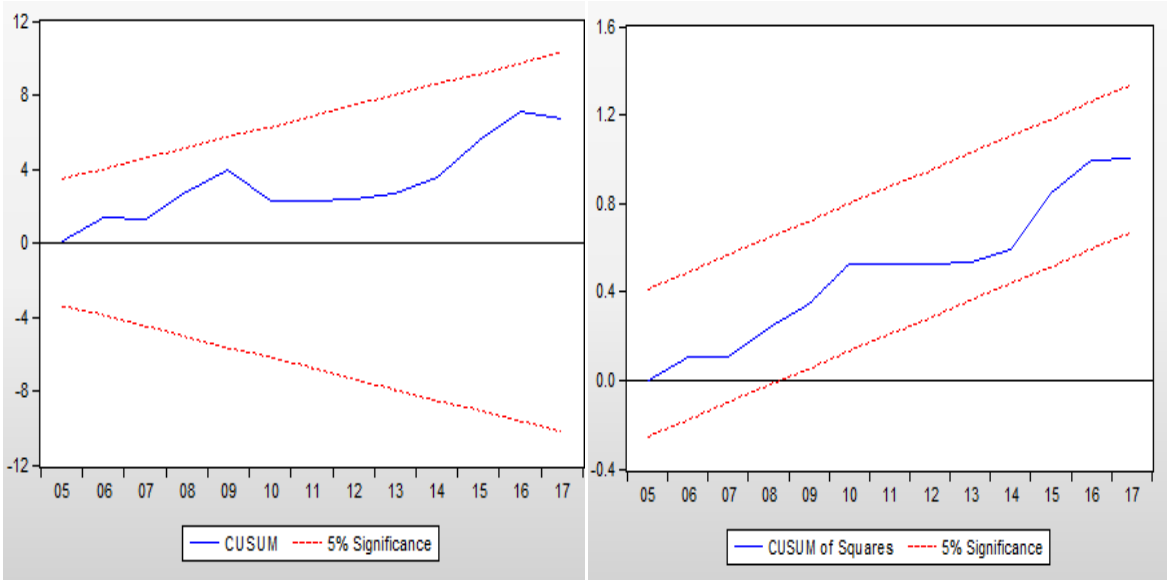
حيث يبين من النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـF بلغت 0.6871 وهي أكبر من مستوى دلالة 5%، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية القائلة بصحة الشكل اللوغاريتمي المستخدم في النموذج.

**ثانيا: اختبار إستقرارية النموذج:**

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج أي استقرار معلمات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ويتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع المنحنى البياني للاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة.

والشكل البياني يوضح اختباري إستقرار النموذج المقدر.

**الشكل (6-3): نتائج اختبار استقرارية النموذج**




**المصدر: مخرجات EVIEWS**

من خلال الشكل البياني يتضح أن النموذج المقدر مستقر حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع بين الحدين الحرجين ونفس الشيء بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة فهو متمركز بين وسط الحدين الحرجين مشيرا إلى الإستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة مستقر في الأجلين القصير والطويل.

**خلاصة**

من خلال الدراسة التي قمنا بها، نجد أن دراسة القياس الاقتصادي من بين أهم الأساليب التي تمكننا من صياغة النماذج الاقتصادية وتقديرها وكما يسمح لنا منهج القياس الاقتصادي من اختيار هذه النماذج إحصائيا واقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج (09) eviews.

وتوصلت الدراسة بعد القيام بتحليل الارتباط بين المتغيرات إلى أنه يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة للنموذج والمتغير التابع.

حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة في تقدير النموذج القياسي باعتباره النموذج الأنسب للتقدير في حالتنا أشارت النتائج المتوصل إليها في الأجل القصير حيث لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بنفقات التجهيز، وفيما يخص نفقات التسيير فقد كان تأثيره إيجابيا، وفي الأجل الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي لا يتأثر بنفقات التجهيز أما نفقات التسيير فتؤثر بعلاقة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي.

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه، غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها، ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، من هنا كان من الضروري تحديد كل العوامل المؤثرة فيه ومن بينها الإنفاق العام لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام.

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق في الجزائر وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي (1994-2017)، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، كما نشير إلى جملة من التوصيات والتي تأتي بناء على النتائج والنقائص والإختلالات التي جاءت بها السياسات الإنفاقية في الجزائر، وفي الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

**أولا: اختبار الفرضيات**

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج كإجابة عن الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث:

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في أن الإنفاق العام هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة، من بين محدداته الظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة النظام الاقتصادي القائم والظروف التمويلية للاقتصاد.

-كما تم تأكيد صحة الفرضية الثانية أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة ومن بين محدداته حجم عوامل الإنتاج و مستوى كفاءة عوامل الإنتاج و شكل التناسب بين عوامل الإنتاج ومستوى توظيف عوامل الإنتاج.

-تظهر نتائج تقدير النموذج أن نفقات التجهيز لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي كما تظهر نتائج التقدير بوجود أثر ايجابي بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي وهو ما ينفي الفرضية الثالثة.

**ثانيا: نتائج البحث**

لقد تمكن البحث من الإجابة على الإشكالية القائمة وذلك من خلال نموذج قياسي للعلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر مبني على البيانات الفعلية(1994-2017) وتتمثل النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية.
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، لذا نجد الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك العوامل المفسرة له.
- غياب الرشادة في الإنفاق العام بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع
- من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي تبين لنا أنه توجد علاقة تبادلية بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زادت نفقات التسيير تؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

**ثالثا: التوصيات**

- الاستمرار في تسطير البرامج التنموية التي يتم فيها التركيز على الإنفاق الاستثماري على مشاريع الناتج المحلي الإجمالي مما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي.
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ لمشاريع الإنفاقية ذات القيمة المرتفعة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من تكنلوجياتها المتطورة.

- لا بد أن تضمن الدولة ضرورة الإدارة السليمة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز، ومراقبة حجم الإنفاق التجهيزي المناسب من أجل تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، لإضافة إلى تطور مؤسسات عامة سليمة خالية من اجل تحفيز النمو الاقتصادي.

**رابعا: آفاق الدراسة:**

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة لدراسات سابقة من جهة ويفتح مجالا واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به من جهة أخرى.

- اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية، وذلك باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية، هذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- الدراسات القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات، أي البيانات تكون فصلية أو شهرية فيجب مراعاة هذا في الأبحاث القادمة خاصة عند تطبيق نموذج حديث.

**قائمة المراجع:**

**قائمة الكتب:**


1- أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008

2- حامد عبد المجيد دران، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة. الاسكندرية 2002.

3- حمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وحجز ميزانية الدولة الطبعة الأولى، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الابراهيمية، الإسكندرية.

4- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001.

5- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002 .

6- حمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، مصر،2003.

7- حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000 .

8- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

9- رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية.

10- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2006.

11- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات العلجي للحقوقية لبنان، 2006.

12- سعيد علي العيدي، اقتصاديات المالي العامة، دار دخلة، الأردن، عمان، 2011.

13- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي(المفاهيم والنظريات الأساسية)، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994.

14- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988

15- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

16- صالح الروبلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1992.

17- طاقة هذى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2010

18- عبد المجيد قدي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006

19- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام. دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2006.

20- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974

21- عادل خليج العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن . عمان 2007.

22- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية الاسكندرية، 2005.

23- عربي محمد موسى عرقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.

24- عريقات حربي، محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006.

25- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

26- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

27- عبد الحكيم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

28- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

29- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

**30-** محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات ونظريات وتطبيق، الناشر قسم العلوم الاقتصادية، الإسكندرية،2003.

31- مجدي محمود شهاب. نظرية المالية للدولية. سياسات المالية للنظام الرأسمالي. دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1999.

32- محمد الصغير بعلي، يسرا أبو العلاء، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

33- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، 2010، 2011

34- محمد حلمي الطوابى، اثر السياسة المالية التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية مصر 2007

35- محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للكتاب، الإسكندرية 2014.

36- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

37- ميشال تودأور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006
38- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2005
39- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيق، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006
40- نداء الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
41- هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي أسس ومبادئ،الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، عمان،2000
42- يسرى أبو العلاء، ماجد شلبي وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي.

**الرسائل العلمية:**

1- أكثم عيسى حمود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة(1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
2- أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
3- أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
4- إبراهيم حسين صلاح الدين، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل(1970-2005)، رسالة دكتوراه، جامعة السودان الخرطوم، 2013.

5- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015.

6- بودخدع كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (2009-2010) مذكرة ماجستر في العلوم التيسير، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2009 – 2010.

7- فار عبد القادر، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر،2011-2012.

8- ناظم عبد الله عبد المحمدي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة(1985-2015)، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، 2018.

9- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011.

10- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016.

11- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

12- عودة الدليمي، عفات علام مالك، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي في الفترة(1985-2015)، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، العراق، 2018.

**المجلات والدوريات:**

1- أحمد حسين الهيتي، دور سياسة نقدية والمالية في نمو اقتصادي، مجلة جامعة انبار العلوم.

2- عبد المنعم نعوم، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الباحث، العدد 17، جامعة ورقلة.

3- عودة الدليمي، عفات علام مالك، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي في الفترة(1985-2015)، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، العراق، 2018.

4- ملائ لخضر، عبد الرزاق بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 06، 2009-2010.

5- دحماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، دراسة قياسية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 27 (6)، 2013

6- سماخي أحمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2002-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد(19)، 2018.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1- bourbonnaisK regis ,cours et exercice corriges d econometrie ,9e edition, dunod,paqris, 2012 ,
2- davidbegg, macro economie, 2ème Ed, paris, dunod, 2002.
3- M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne, ERPI, 3e édition, Québec.
4- Muhammad Saeed Ass Meo , Superior Uneversity Lahore , Pakistan.

**مواقع الأنترنت:**

1- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، www.alukah.net ،(تاريخ الاطلاع 27 مارس 2019).

2- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص34،35 www.faculty.mu.du.sa ،(تاريخ الاطلاع 01 أفريل 2019).

3- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، متاح على:
www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069 ،(تاريخ الاطلاع 27 مارس 2019).

**الملحق(1):بيانات الناتج المحلي الإجمالي**

| anne | pib |
|---|---|
| 1994 | 2732887178600 |
| 1995 | 2836736749000 |
| 1996 | 2953042912300 |
| 1997 | 2985526382500 |
| 1998 | 3137788335800 |
| 1999 | 3238197611200 |
| 2000 | 3361886349000 |
| 2001 | 3463025185500 |
| 2002 | 3657277460300 |
| 2003 | 3920669910600 |
| 2004 | 4089322398800 |
| 2005 | 4330911030400 |
| 2006 | 4403864720800 |
| 2007 | 4552401579800 |
| 2008 | 4659844396500 |
| 2009 | 4735904419500 |
| 2010 | 4908014069900 |
| 2011 | 5049947259800 |
| 2012 | 5220371296800 |
| 2013 | 5364852321800 |
| 2014 | 5568133079100 |
| 2015 | 5777687927700 |
| 2016 | 5968351629300 |
| 2017 | 6069813607000 |

**المصدر: البنك الدولي**

الملحق(2): جدول متغيرات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم

| anne | Ldg | Ldm | Lpib |
|---|---|---|---|
| 1994 | 19,594007 | 19,172097 | 28,63638 |
| 1995 | 19,897675 | 19,508906 | 28,673675 |
| 1996 | 20,119959 | 19,524612 | 28,713857 |
| 1997 | 20,277916 | 19,426812 | 28,724797 |
| 1998 | 20,464134 | 19,15545 | 28,774539 |
| 1999 | 27,429752 | 19,453452 | 28,806038 |
| 2000 | 19,486215 | 27,595734 | 28,843523 |
| 2001 | 27,452246 | 19,844993 | 28,873164 |
| 2002 | 18,469629 | 20,04929 | 28,92774 |
| 2003 | 27,723952 | 20,235056 | 28,997284 |
| 2004 | 23,208172 | 20,165797 | 29,0394 |
| 2005 | 23,208172 | 20,114449 | 29,096799 |
| 2006 | 27,880571 | 21,589049 | 29,113504 |
| 2007 | 20,972815 | 21,021879 | 29,146676 |
| 2008 | 28,333113 | 21,5583 | 29,170003 |
| 2009 | 28,584123 | 21,748746 | 29,186194 |
| 2010 | 28,674121 | 21,926824 | 29,221891 |
| 2011 | 28,864836 | 21,629703 | 29,250399 |
| 2012 | 29,158869 | 21,770534 | 29,28359 |
| 2013 | 29,072186 | 21,529813 | 29,31089 |
| 2014 | 29,181654 | 21,802258 | 29,348081 |
| 2015 | 29,234899 | 22,129282 | 29,385025 |
| 2016 | 29,201163 | 21,362065 | 29,417492 |
| 2017 | 29,155302 | 21,050173 | 29,434349 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEXEL

## الملحق(3):اختبار جذر الوحدة لديكي فولر

### 1- اختبار جذر الوحدة سلسلة لناتج المحلي الإجمالي(النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.915798 | 0.9367 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:39
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LPIB(-1) | -0.117027 | 0.127787 | -0.915798 | 0.3707 |
| C | 3.388750 | 3.655629 | 0.926995 | 0.3650 |
| @TREND("1994") | 0.003709 | 0.004639 | 0.799589 | 0.4333 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.101685 | Mean dependent var | 0.034694 |
| Adjusted R-squared | 0.011854 | S.D. dependent var | 0.013947 |
| S.E. of regression | 0.013864 | Akaike info criterion | -5.597868 |
| Sum squared resid | 0.003844 | Schwarz criterion | -5.449760 |
| Log likelihood | 67.37548 | Hannan-Quinn criter. | -5.560619 |
| F-statistic | 1.131955 | Durbin-Watson stat | 1.756419 |
| Prob(F-statistic) | 0.342204 | | |

## 2- اختبار جذر الوحدة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (النموذج الثاني)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.285673 | 0.6182 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LPIB(-1) | -0.015302 | 0.011902 | -1.285673 | 0.2126 |
| C | 0.479075 | 0.345653 | 1.386003 | 0.1803 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.072969 | Mean dependent var | 0.034694 |
| Adjusted R-squared | 0.028824 | S.D. dependent var | 0.013947 |
| S.E. of regression | 0.013745 | Akaike info criterion | -5.653358 |
| Sum squared resid | 0.003967 | Schwarz criterion | -5.554619 |
| Log likelihood | 67.01361 | Hannan-Quinn criter. | -5.628525 |
| F-statistic | 1.652956 | Durbin-Watson stat | 1.873060 |
| Prob(F-statistic) | 0.212554 | | |

## 3- اختبار جذر الوحدة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (النموذج الأول)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 11.84890 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.669359 | |
| | 5% level | -1.956406 | |
| | 10% level | -1.608495 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:43
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LPIB(-1) | 0.001194 | 0.000101 | 11.84890 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | -0.011833 | Mean dependent var | 0.034694 |
| Adjusted R-squared | -0.011833 | S.D. dependent var | 0.013947 |
| S.E. of regression | 0.014030 | Akaike info criterion | -5.652783 |
| Sum squared resid | 0.004330 | Schwarz criterion | -5.603414 |
| Log likelihood | 66.00700 | Hannan-Quinn criter. | -5.640367 |
| Durbin-Watson stat | 1.747377 | | |

## 4- اختبار جذر الوحدة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد إجراء الفرق الأول(النموذج الثالث)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.092802 | 0.0203 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LPIB(-1)) | -0.957995 | 0.234068 | -4.092802 | 0.0006 |
| C | 0.039905 | 0.011594 | 3.441907 | 0.0027 |
| @TREND("1994") | -0.000546 | 0.000494 | -1.104053 | 0.2834 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.470991 | Mean dependent var | -0.000929 |
| Adjusted R-squared | 0.415306 | S.D. dependent var | 0.018945 |
| S.E. of regression | 0.014486 | Akaike info criterion | -5.505084 |
| Sum squared resid | 0.003987 | Schwarz criterion | -5.356306 |
| Log likelihood | 63.55593 | Hannan-Quinn criter. | -5.470037 |
| F-statistic | 8.458115 | Durbin-Watson stat | 1.985225 |
| Prob(F-statistic) | 0.002360 | | |

## 5- اختبار جذر الوحدة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد إجراء الفرق الأول(النموذج الثاني)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.940472 | 0.0069 |
| Test critical values: | 1% level | -3.769597 | |
| | 5% level | -3.004861 | |
| | 10% level | -2.642242 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LPIB(-1)) | -0.913565 | 0.231842 | -3.940472 | 0.0008 |
| C | 0.031507 | 0.008798 | 3.581244 | 0.0019 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.437053 | Mean dependent var | -0.000929 |
| Adjusted R-squared | 0.408906 | S.D. dependent var | 0.018945 |
| S.E. of regression | 0.014566 | Akaike info criterion | -5.533813 |
| Sum squared resid | 0.004243 | Schwarz criterion | -5.434627 |
| Log likelihood | 62.87194 | Hannan-Quinn criter. | -5.510448 |
| F-statistic | 15.52732 | Durbin-Watson stat | 1.973030 |
| Prob(F-statistic) | 0.000809 | | |

## 6- اختبار جذر الوحدة لسلسلة لنفقات التجهيز(النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LDM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.961626 | 0.0049 |
| Test critical values: | 1% level | -4.571559 | |
| | 5% level | -3.690814 | |
| | 10% level | -3.286909 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDM)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:48
Sample (adjusted): 2000 2017
Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LDM(-1) | -4.178964 | 0.842257 | -4.961626 | 0.0006 |
| D(LDM(-1)) | 2.487942 | 0.705759 | 3.525202 | 0.0055 |
| D(LDM(-2)) | 1.851494 | 0.578454 | 3.200760 | 0.0095 |
| D(LDM(-3)) | 1.295808 | 0.452379 | 2.864430 | 0.0168 |
| D(LDM(-4)) | 0.787166 | 0.327134 | 2.406251 | 0.0369 |
| D(LDM(-5)) | 0.303353 | 0.201592 | 1.504789 | 0.1633 |
| C | 114.1360 | 22.57617 | 5.055595 | 0.0005 |
| @TREND("1994") | 0.237702 | 0.096289 | 2.468639 | 0.0332 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.855347 | Mean dependent var | 0.088707 |
| Adjusted R-squared | 0.754090 | S.D. dependent var | 2.767434 |
| S.E. of regression | 1.372351 | Akaike info criterion | 3.772030 |
| Sum squared resid | 18.83348 | Schwarz criterion | 4.167751 |
| Log likelihood | -25.94827 | Hannan-Quinn criter. | 3.826595 |
| F-statistic | 8.447289 | Durbin-Watson stat | 0.703901 |
| Prob(F-statistic) | 0.001618 | | |

## 7- اختبار جذر الوحدة لسلسلة نفقات التسيير(النموذج الثالث)

Null Hypothesis: LDG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.531837 | 0.0078 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDG)
Method: Least Squares
Date: 05/30/19 Time: 23:50
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LDG(-1) | -1.018812 | 0.224812 | -4.531837 | 0.0002 |
| C | 28.71881 | 6.243771 | 4.599593 | 0.0002 |
| @TREND("1994") | 0.423907 | 0.130559 | 3.246849 | 0.0040 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.509352 | Mean dependent var | 0.415708 |
| Adjusted R-squared | 0.460287 | S.D. dependent var | 3.525754 |
| S.E. of regression | 2.590200 | Akaike info criterion | 4.862455 |
| Sum squared resid | 134.1828 | Schwarz criterion | 5.010563 |
| Log likelihood | -52.91823 | Hannan-Quinn criter. | 4.899704 |
| F-statistic | 10.38121 | Durbin-Watson stat | 1.991421 |
| Prob(F-statistic) | 0.000809 | | |

## الملحق (4): معادلة النموذج المقدر

Estimation Command:
==========
ARDL(FIXED, DEPLAGS=1) LPIB LDM LDG @

Estimation Equation:
==========
LPIB = C(1)*LPIB(-1) + C(2)*LDM + C(3)*LDM(-1) + C(4)*LDM(-2) + C(5)*LDM(-3) + C(6)*LDM(-4) + C(7)*LDG + C(8)*LDG(-1) + C(9)*LDG(-2) + C(10)*LDG(-3) + C(11)*LDG(-4) + C(12)

Substituted Coefficients:
==========
LPIB = 0.923214129079*LPIB(-1) - 0.00147069982125*LDM - 0.0018096296903*LDM(-1) + 0.0012608730847*LDM(-2) + 0.00318719258602*LDM(-3) + 0.00236163759899*LDM(-4) - 0.00205396284519*LDG + 0.000506520270263*LDG(-1) + 0.00265638310374*LDG(-2) + 5.74929333239e-05*LDG(-3) + 0.000944637240425*LDG(-4) + 2.14550362842

Cointegrating Equation:
D(LPIB) = -0.001470699821*D(LDM) -0.001260873085*D(LDM(-1)) - 0.003187192586*D(LDM(-2)) -0.002361637599*D(LDM(-3)) -0.002053962845*D(LDG) -0.002656383104*D(LDG(-1)) -0.000057492933*D(LDG(-2)) - 0.000944637240*D(LDG(-3)) -0.076785870921*(LPIB - (0.04596384*LDM(-1) + 0.02749296*LDG(-1) + 27.94138560 ) )